الأمـم المتحـدة S/PV.4138



مجلس الأمن

السنة الخامسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤١٣٨**

الخميس، ١١ أيار/مايو ٢٠٠٠، الساعة ١١/٥٠

نيويورك

الرئيس: السيد وانغ ينغفان .... (الصين)

الأعضاء:
الاتحاد الروسي .... السيد لافروف
الأرجنتين .... السيد ليستريه
أوكرانيا .... السيد يلتشنكو
بنغلاديش .... السيد تشودري
تونس .... السيد شريف
جامايكا .... الآنسة دورانت
فرنسا .... السيد لفيت
كندا .... السيد دوفال
مالي .... السيد حاج عمر
ماليزيا .... السيد حسمي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .... السيد إلدون
ناميبيا .... السيد إنجابا
هولندا .... السيد هامر
الولايات المتحدة الأمريكية .... السيد كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير بعثة مجلس الأمن عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) (S/2000/363)

00-42667 110500 110500
0042667

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير بعثة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) (S/2000/363)

الرئيس (تكلم بالصينية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

ومعروض على أعضاء المجلس تقرير بعثة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الوثيقة S/2000/363.

أعطي الكلمة للسفير أنوار الكريم تشودري، رئيس بعثة مجلس الأمن المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أقدم إلى مجلس الأمن تقرير بعثة المجلس المعنية بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، التي زارت كوسوفو من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل من هذا العام. ويتألف التقرير من أربعة أجزاء تضم صلاحيات البعثة، وتكوينها، وأنشطتها وموجز لاجتماعاتها، وفي الختام نتائج البعثة. ويتضمن التقرير ٣٦ فقرة تشملها هذه الأجزاء.

منذ لحظة وصول البعثة إلى كوسوفو، كان برنامجها حافلا بالأنشطة ومكثفا للغاية. وعقدت سلسلة من الاجتماعات مع عدد من الممثلين الرئيسيين، وأجرت زيارات ميدانية لعدد من الأماكن ولقاءات مع ممثلي المجتمعات العرقية. واجتازت البعثة كوسوفو ذهابا وإيابا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، من متروفيتسا إلى بريزرين، ومن غنيلين إلى جاكوفيتسيا، مع جعل بريشتينا محورا لتحركاتها.

وأتيحت لنا الفرصة لإجراء مناقشات متعمقة وتفاعلات مع مختلف الأشخاص الرئيسيين من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو، بالإضافة إلى ما أجري منها مع الممثل الخاص للأمين العام برنارد كوشنر وقائد قوة كوسوفو، الجنرال خوان أورتونيو. ونحن نعتقد أن كثافة الزيارة ودقة البرنامج، المصحوبتين بغزارة المدخلات، أسفرتا عن إحراز نتائج جيدة جدا فيما يتعلق بأهداف البعثة. ومن المؤكد أن بوسع البعثات المقبلة لمجلس الأمن الاستفادة من هذه التجربة.

والحالة في كوسوفو معقدة في للغاية. كما أن عملية تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) معقدة بنفس القدر. ولقد أمكن لأعضاء المجلس أن يدركوا أثناء تقدمنا في البرنامج، وقد يكون ذلك للمرة الأولى، ضخامة مهمة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، مع إبراز كل عنصر لبعد جديد من عمل هذه البعثة. وكما قلت في المؤتمر الصحفي الختامي في بريشتينا وفي مناسبات أخرى، ما كان بوسع مجلس الأمن أن يتصور هذا التدخل الواسع النطاق من جانب الأمم المتحدة في كوسوفو عند اعتماده القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). فكل يوم يأتي بتحد جديد، أو يبرز من جديد أحد التحديات التي سبق معالجتها. وتنشغل قيادة البعثة وقوة كوسوفو بجدية في مواجهة هذه التحديات بالتصميم والاستعجال اللذين يتطلبهما الموقف. وإن معنويات موظفي الوجود الدولي المدني والأمني في كوسوفو مرتفعة جدا، وكانت البعثة معجبة للغاية بعملهم الجماعي وتعاونهم.

وفي الجزء المتعلق بأنشطة البعثة، يقدم التقرير التفاصيل، وأوصي بأن يولي أعضاء المجلس انتباها شديدا لها.

العودة إلى الحياة الطبيعية تحدث بالتدريج في كوسوفو. وتنتعش الأنشطة الاقتصادية ببطء. ومع ذلك فإن الحالة الأمنية تمثل تحديا كبيرا ومستمرا لبعثة الإدارة المؤقتة وقوة كوسوفو. وأثناء زيارة البعثة وقعت حوادث عنف قليلة جعلتنا نفهم حقيقة الحالة بصورة أفضل.

واستطاعت البعثة في تفاعلها مع المجتمعات العرقية أن تشعر برغبة الناس الواضحة في العيش سويا في سلام والانشغال في إعادة التعمير الاقتصادي واستعادة القانون والنظام. واستفادت البعثة من كل فرصة ممكنة في إبلاغ رسالة قوية إلى المجتمعات العرقية برفض جميع أنواع العنف والنهوض بالاستقرار والسلامة والأمن، والتعاون بالكامل مع الإدارة المؤقتة في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويسرنا القول بأن رسالة البعثة أخذت بجدية، مع الفهم الكامل بأن وجود مجتمع متعدد الأعراق يمثل أفضل أمل لشعب كوسوفو.

إن الانتخابات البلدية المقبلة وعمليات تسجيل المدنيين والناخبين ستكون تحديا كبيرا للأمم المتحدة في كوسوفو في الشهور القادمة. ولقد برزت قضية الأشخاص المفقودين والمحتجزين كإحدى العقبات الرئيسية أمام المصالحة والتعايش السلمي. ولقد سلطت الأضواء بصفة خاصة على هذه القضية في اجتماعات البعثة مع العائلات والمجتمعات المحلية التي تتعرض للآلام منذ شهور. ونظرا لإلحاح الحالة شعرت البعثة بأن من الضروري إحاطة مجلس الأمن علما بالمسألة المتعلقة بتعيين مبعوث خاص لشؤون الأشخاص المفقودين والمحتجزين. وتمثل عودة المشردين داخليا واللاجئين عقبة أخرى أمام هذه العملية، ويحتاج الأمر إلى معالجتها بحذر وتفهم.

واعترفت البعثة بأن النقص في مواجهة الاحتياجات من الموظفين في الإدارة المدنية والشرطة المدنية كلتيهما كان عائقا خطيرا لعمليات بعثة الإدارة المؤقتة. وهكذا فإن البعثة ترجو من الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات أن تتخذ الخطوات الضرورية في هذا الصدد بمطلق الجدية والاستعجال.

وسوف أتلو حرفيا الجزء الخاص بنتائج البعثة بحيث يفهم المجلس بالكامل المجالات العامة والخاصة التي تحتاج إلى اهتمامه المقبل.

وقبل أن أقوم بذلك، اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأنقل شكرنا المخلص إلى حكومة إيطاليا لإعداد الترتيبات الممتازة لنقلنا إلى كوسوفو وعودتنا من روما. وباسم البعثة أود أن أنقل شكرنا الخاص، وأن أطلب إلى الممثل الدائم لإيطاليا، السفير فنتو، بأن يبلغ ذلك إلى حكومته. كما أنني أشكر، بالنيابة عن البعثة، موظفي الأمانة العامة الذين صاحبوا البعثة على دعمهم المدهش لعملنا.

والآن سأقوم بتلاوة الجزء الرابع من التقرير (S/2000/363)، المعنون ”النتائج التي توصلت إليها البعثة“.

”منذ انتشار بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩، أحرزت تقدما ملحوظا في تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويتطلب التنفيذ الكامل والفعال للولاية التي كلفها بها مجلس الأمن جهودا مطردة تبذلها بعثة الإدارة المؤقتة والقوة الدولية في كوسوفو، والمشاركة الكاملة للمجتمعات المحلية. وأبدت جميع الطوائف رغبتها في العيش معا بسلام. ولكن نظرا للصراع العنيف الذي نشب مؤخرا، لا تزال الانقسامات عميقة بينها، وسيستغرق التئام الجراح وقتا طويلا. وبالرغم من الانخفاض المتواصل في

المعدل الإجمالي للعنف والأعمال الإجرامية، تتواصل الاعتداءات على الأقليات، مما يستوجب الإبقاء بشكل مستمر على تدابير الحماية الخاصة. وتابعت القوة الدولية في كوسوفو تقديم المساعدة لحماية الأقليات، وبالتالي، تظل العمليات الأمنية المشتركة مع شرطة بعثة الإدارة المؤقتة ذات أهمية حيوية.

ويبقى الأمن الشخصي والاجتماعي والاقتصادي غير الكافي شاغلا رئيسيا. ويؤدي انعدام حرية الحركة، وعدم الحصول على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، وفرص العمل إلى إعاقة عودة المشردين داخليا، وبخاصة الصرب والغجر (الروما)، ويحول بصورة جدية دون اندماج الأقليات الإثنية في الحياة العامة. وبالنسبة لاحتمالات المصالحة، فقد اتخذت بعض المبادرات الإيجابية، كالاعتذار العام الذي صدر عن طائفة الصرب في أوراهوفاتش والإعلان الذي تلاه الصادر عن طائفة الألبان في أوراهوفاتش الذي دعا الصرب إلى البقاء والتعاون في تنمية المجتمع في المستقبل.

”ويظل التقدم المحرز باتجاه التعايش السلمي هشا. ولا تزال المسائل الأليمة المتعلقة بجميع المفقودين والمحتجزين، واستمرار العنف، وعودة اللاجئين والمشردين داخليا تمثل معوقات هامة للمصالحة، وتقوض الجهود المبذولة لتهيئة جو من التسامح والأمن. ولاحظت البعثة الدعم الشديد الذي أبدته مختلف الطوائف لتعيين مبعوث خاص معني بالمحتجزين والمفقودين. وبما أن هذه المسألة ملحة، فقد آلت البعثة على نفسها أن تبلغ مجلس الأمن بذلك التأييد.

”وتكررت الإشارة في العديد من الاجتماعات التي عقدتها البعثة إلى عدم سيادة القانون بطريقة فعالة خالية من التحيز في كوسوفو. وتلاحظ البعثة أن اعتزام بعثة الإدارة المؤقتة توظيف قضاة ومدعين عامين دوليين وموظفين تابعين لهم ليعملوا جنبا إلى جنب مع نظرائهم المحليين سيكون أمرا حاسما لإصلاح الصورة السائدة عن إمكانية الإفلات من القصاص التي تضعف حاليا من مكانة النظام القضائي. ولكي تتمكن بعثة الإدارة المؤقتة من زيادة فعالية النظام القضائي في كوسوفو، يجب أن تحصل على مساعدة طوعية هامة من حيث الأفراد والموارد المادية على السواء. وبالنسبة لنقص الموارد اللازمة لقيام الشرطة بمهامها، لا بد لبعثة الإدارة المؤقتة أن تواصل تسريع برامجها التدريبية الموجهة إلى إدارة شرطة كوسوفو. ويجب أن تشكل برامج إنشاء دائرة شرطة كوسوفو القائمة على أساس تعدد الطوائف والتي تراعي المنظور الجنساني، وكذلك مدرسة شرطة كوسوفو بإدارة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نماذج لمؤسسات المستقبل في كوسوفو. وأعربت البعثة عن تقديرها لكون التوعية بحقوق الإنسان وبمخاطر متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تشكل جزءا من المنهاج الدراسي لشرطة بعثة الإدارة المؤقتة.

”وفيما لاحظت البعثة ما تواجهه بعثة الإدارة المؤقتة من قيود جمة في توظيف أفراد في الإدارة المدنية والشرطة، أقرت بوجود خلل واضح بين الأجور التي يحصلها موظفو الخدمة المدنية المعينون محليا وسائر سكان كوسوفو (نشهد الحالة نفسها في عمليات إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية). وترى البعثة أنه ينبغي مواصلة بحث

هاتين المسألتين من خلال الإجراءات المعمول بها في إطار الجمعية العامة.

"وبغية كفالة عودة المشردين داخليا بصورة منظمة وعاجلة ومستديمة، سوف يلزم قدر كبير من الموارد من أجل تهيئة ظروف ملائمة للعائدين وذلك بزيادة قدرة كوسوفو على استيعابهم.

"وتبعث مشاركة الصرب في الآونة الأخيرة بصفة مراقبين في الهياكل الإدارية المؤقتة المشتركة، بما في ذلك المجلس الانتقالي لكوسوفو والمجلس الإداري المؤقت، على الارتياح وعلى الأمل بأن يؤدي ذلك إلى مشاركتهم بالكامل وإلى تمثيل أوسع لغير الألبان في الهياكل المذكورة. بيد أن ممثلي البوشناق والغجر لم ينضموا بعد إلى المجلس الانتقالي. وفي الوقت ذاته، لاحظت البعثة أنه ينبغي للوجودين الدوليين بذل جهد كبير من أجل إحراز التقدم في مجال المصالحة، كما ينبغي لهذه الغاية بذل مجهودات توعوية طويلة الأجل. ومع ذلك لاحظت البعثة أمثلة عديدة على علاقات أكثر إيجابية بين الطوائف على المستوى المحلي. فالمناقشات على هذا المستوى تنطوي على قدر أقل من الاندفاع السياسي وتركز أكثر على طرائق التعاون العملية. ومن شأن الجهود الهادفة إلى تعزيز التعاون والتواصل بين الطوائف على المستوى المحلي، بما في ذلك إنشاء مجالس بلدية وإدارية متعددة الطوائف ومشاريع عمالة سريعة الأثر، أن يساعد على توطيد التعايش السلمي.

"وتحضيرا للانتخابات البلدية القادمة، بدأت للتو عمليات التسجيل المدني وتسجيل الناخبين في كوسوفو. ولكن للأسف، قررت جميع فصائل طائفة الصرب في كوسوفو الامتناع عن المشاركة في هذه العملية نظرا لعدم توفر الأمن الشخصي وحرية الحركة حاليا. ومن الضروري أن تبذل بعثة الإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة الدولية في كوسوفو، بدعم قوي من المجتمع الدولي، جهودا ضخمة لتشجيع الصرب على المشاركة، بمن فيهم الصرب المشردين خارج كوسوفو، وتهيئة الظروف الملائمة لذلك.

"وترحب البعثة باستئناف الاتصالات بين زعماء الطائفتين في ميتروفيتسا وترى أن البرامج المجتمعية المشتركة التي تسنى لها أن تطلع عليها أثناء وجودها في كوسوفو قادرة على بناء الثقة وتحقيق المصالحة.

"وتلاحظ البعثة اعتزام بعثة الإدارة المؤقتة مواصلة العمل لتشكيل لجنة مشتركة تهدف إلى تعزيز الحوار المثمر مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وتواصل القوة الدولية في كوسوفو اتصالاتها المنتظمة بسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن المسائل العسكرية ضمن إطار لجنة التنفيذ المشتركة.

"وتدرك البعثة أهمية قيام بعثة الإدارة المؤقتة بتدعيم الانتعاش الاقتصادي كوسيلة لتعزيز جهود بناء الثقة والمصالحة على الصعيد المحلي. وترحب البعثة بانتشار ممثلي إعادة البناء الاقتصادي التابعين للاتحاد الأوروبي على صعيد البلديات. كما تؤيد وجهة نظر بعثة الإدارة المؤقتة بأن تقوم هي بتوجيه أولويات الاستثمار الاقتصادي لكفالة الفعالية القصوى للأموال الممنوحة. ولكن المسائل المتعلقة بالملكية لا تزال بدون حل، وقد تقوض الجهود

الدولية الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي في كوسوفو، وقد تهدد أيضا المبادرات السلمية التي تتخذها بعثة الإدارة المؤقتة.

”وترى البعثة أن اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) يجب أن تحصل على معلومات مفصلة عن الأنشطة التي تقوم بها القوة الدولية في كوسوفو لتنفيذ القرار ١١٦٠ (١٩٩٨).

”ولفت نظر البعثة إلى أنه لم يمض على انتشار بعثة الإدارة المؤقتة سوى ١٠ أشهر وأن التوقعات يجب أن تكون بالتالي واقعية بالنسبة لما يمكن تحقيقه في هذه المدة المحدودة. فالتئام الجروح التي سببها الصراع سيستغرق وقتا طويلا، والمصالحة عملية طويلة وقابلة للامتداد، وعلى المجتمع الدولي أن يتحلى بالصبر والمثابرة. وقد أحرزت بعثة الإدارة المؤقتة والقوة الدولية في كوسوفو تقدما هاما في الاضطلاع بولايتهما ويستحقان الثناء على جهودهما التي غالبا ما يبذلانها في ظروف صعبة مليئة بالتحديات. وتلاحظ البعثة جسامة المهمة الملقاة على عاتق بعثة الإدارة المؤقتة، وتثني بوجه خاص على جهودها في مجالي بناء القدرات والمؤسسات. ويظل بذل المزيد من الجهود لكفالة التنفيذ التام للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) من أولويات مجلس الأمن العليا.

”وتود البعثة أن تشيد بالسيد كوشنر لدوره القيادي البارز لشؤون بعثة الإدارة المؤقتة ولالتزامه بتحقيق أهداف مجلس الأمن في كوسوفو بنجاح. وتعرب البعثة أيضا عن تقديرها للواء أورتونيو، قائد القوة الدولية في كوسوفو، لما يبديه من تصميم في جهوده والتزامه. ويستحق معاونوهما وجميع أفراد بعثة الإدارة المؤقتة والقوة الدولية في كوسوفو ثناء اللجنة لإخلاصهم ولعملهم الشاق. وتقدر البعثة عميق التقدير الدعم الهام الذي قدمته بعثة الإدارة المؤقتة والقوة الدولية في كوسوفو الذي كان حيويا لإنجاح مهمتها.“ (S/2000/363)

واسمحوا لي أن أختتم قائلا إن تضميد الجراح وعملية المصالحة، كما ورد ذلك مرارا في تقريرنا، قد تأخذ وقتا طويلا، ولكن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يتوانى. فقد استثمر في كوسوفو استثمارا كبيرا وإيجابيا ولا يستطيع أن يتحمل الفشل.

السيد دوفال (كندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن الشكر للسفير تشودري على ما أبداه، بوصفه رئيسا لبعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو، من مقدرة قيادية تثير الإعجاب. إذ كان دائما يجد التعابير المناسبة والبليغة للغاية لينقل فحوى الرسالة الأساسية لولايتنا إلى الطوائف التي زرناها: وهي رفض العنف، وكفالة الأمن والنظام العام، وتعزيز الاستقرار، والسلامة والأمان، ودعم التنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والتعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو في سبيل ذلك. وبوسعي أن أشهد على ذكائه وعزيمته، ورجاحة عقله وشهامته الإنسانية - وهي خصائص كفلت لرحلتنا أن تكون شاملة ولنتائج تحقيقنا أن تكون دقيقة فكريا وعادلة. لقد شرف السفير تشودري مجلس الأمن. وأشكره على ذلك بحرارة.

(تكلم بالفرنسية)

إن جلسة اليوم تمثل جانبا بالغ الأهمية من بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو، لأن النتائج الواردة في التقرير توجب على العضوية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن نفسه أن يوجها عنايتهما إلى الإنجازات الميدانية وأن يضطلعا بدور

فعال في دعم جهود بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وقوة كوسوفو. وهذا يتطلب منا دعم البعثة من حيث الأفكار، والرسائل المبعوثة، وقبل كل شيء، الموارد.

وبعد أن شارك وفدي في البعثة وفي إعداد التقرير الذي قدمه السفير تشودري، فإنه يوافق دون تحفظ على النتائج والملاحظات الواردة في القسم المعنون ''النتائج التي توصلت إليها البعثة''. وليس لدينا ما نضيفه إلى التقرير، ولكننا نود أن نسلط الضوء بإيجاز على أربعة مجالات تتعلق بمسؤوليتنا كأعضاء في مجلس الأمن والأمم المتحدة.

أولا الحالة الأمنية. لا شك أن نجاح بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) يعتمدان في الدرجة الأولى على كفالة الأمن الإنساني لجميع سكان كوسوفو. وهذه هي المهمة التي نضطلع بها على سبيل الأولوية.

وحسبما ينص عليه التقرير، فإن توفير الأمن الكافي الاجتماعي والاقتصادي، والأهم من ذلك الأمن الجسدي أمر هام بالنسبة لبناء مجتمع عملي وتعددي. وبإمكاننا أن نساعد الجهود المبذولة من أجل استقرار الحالة وتحسين الأمن الإنساني بصورة تدريجية في كوسوفو بعدد من الطرائق: عن طريق بعث رسائل واضحة للمجتمعات المحلية، مثلما فعلت البعثة، مفادها أن المجتمع الدولي لن يتحمل العنف؛ وعن طريق تزويد الشرطة المدنية التابعة للبعثة بالموارد التي تتطلبها من أجل كفالة السلامة الشخصية والنظام الاجتماعي؛ وعن طريق دعم الجهود التي تبذل محليا، على مستوى الطوائف، من أجل إعادة الإعمار الاجتماعي والاقتصادي بغية استعادة الحياة الطبيعية بعد الدمار وأعمال العنف التي تسببت بها حكومة بلغراد إلى حد مؤلم.

وثانيا مسألة الأشخاص المفقودين والمحتجزين. ولا يسعنا نحن أعضاء البعثة إلا أن نذكر أهمية هذه المسألة بالنسبة للآلاف من أبناء كوسوفو الذين ينتظرون الأخبار يوميا – وهناك العديد منهم ينتظرون الأخبار منذ ما يزيد على عام – عن أعضاء أسرهم المفقودين الذين اختفوا ببساطة من حياتهم. ويأمل هؤلاء الناس في أن يكون أعضاء أسرهم المفقودون محتجزين؛ ويخشى مع ذلك أن يكونوا مدفونين في أحد القبور الجماعية العديدة التي لا يزال يتعين نبشها. وعلينا أن نتصدى لهذه المسألة، وبوسعنا أن نفعل ذلك بطرائق مختلفة. بإمكاننا أن نساعد في الجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في كوسوفو. وضرورة القيام بعمل قضائي ضرورة ملحة. ووفقا لاتفاق تم توقيعه مؤخرا، ستوفر كندا ٢١ خبيرا قضائيا على مدى الأشهر المقبلة للمساعدة في التحقيقات التي تجريها المحكمة بشأن جرائم الحرب المرتكبة في كوسوفو. وسيكونون جزءا من جهد دولي للكشف على ما يزيد على ٣٠٠ قبر جماعي مشتبه فيها. وأيضا يتعين على مجلس الأمن أن ينظر في تعيين مبعوث خاص معني بالمحتجزين والمفقودين، وهذا رأي يؤيده ممثلون من الصرب والألبان معا كنا التقيناهم. ومن شأن هذا المبعوث أن يسترعي الانتباه للمسألة وأن يحشد الإرادة السياسية لحلها. ويرى وفد بلادي أن هذه المسألة هي جزء رئيسي من عملية التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وهامة بالنسبة لتثبيت الاستقرار في كوسوفو وتحقيق المصالحة فيها.

وثمة مسألة ثالثة نود أن نسترعي الانتباه إليها وهي مسألة عودة اللاجئين. إن كفالة نجاح عودة اللاجئين الذين طردوا من ديارهم العام الماضي تتطلب إجراء عدة تحسينات في الأمن الاجتماعي والاقتصادي والجسدي الذي أشرنا إليه من قبل. بيد أن بلدان المصدر تتحمل أيضا المسؤولية عن كفالة أن تدرك بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو احتمال تدفق اللاجئين إلى كوسوفو وأن تكون قادرة على إعادة إدماجهم في المجتمع. وعلينا أن نسهل هذا الأمر الهام لا أن نجعله أكثر

تعقيدا. وعودة اللاجئين هي تحديدا، وفي نهاية المطاف، علامة إيجابية تدل على أن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو تعمل على بناء مجتمع يريد الناس أن يعيشوا فيه من جديد. ونريد أن نصل إلى مرحلة يمكن فيها لسكان كوسوفو من جميع الأعراق الذين طردوا من ديارهم أو تركوها بسبب الترويع الجسدي أو عدم الأمن، أن يعودوا إلى ديارهم.

وأخيرا، هناك مسألة أساسية إلى حد أبعد يتحمل مجلس الأمن المسؤولية المطلقة عنها ألا وهي الدعم النشط الذي تقدمه هذه الهيئة للعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة في كوسوفو. فبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لم تبلغ حد الكمال؛ ولئن يحق لنا أن نتقدم باقتراحات بناءة بشأن طرائق تحسينها، فإننا مسؤولون أيضا عن كفالة تزويدها بالموظفين وبالأموال على النحو المناسب. وبالحكم مما رأيته من خلال بعثة مجلس الأمن، فإن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو تقوم بعمل ممتاز تحت القيادة القوية للسيد كوشنر. فحيثما ذهبت البعثة للقاء الطوائف المحلية، بما في ذلك الصرب والألبان على حد سواء، وهي الطوائف التي مزقها الحقد والألم والخوف - في كل مكان - كان السيد كوشنر يلقى ترحيبا حارا من السكان بوصفه صديقا لهم. وينبغي توجيه التهنئة للممثل الخاص للأمين العام على هذا الائتمان وهذه الثقة التي يحظى بهما من جميع الطوائف العرقية، وينبغي أن يلقى الدعم ممن يثمنون منا تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

فلنكن واضحين تمام الوضوح: إن نجاح بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو يعتمد على المشاركة الثابتة من كل عضو في المجلس والمنظمة. ونحن هنا نبين إلى حد كبير كيف تستطيع بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو أن تقوم بعملها بنجاح – أي عن طريق تزويدها بالموارد المالية والبشرية، وعن طريق القيادة المعنوية والقانونية التي يوفرها لها هذا المجلس، وعن طريق بعث رسالة ثابتة تؤيد، بدلا من أن تقوض الجهود التي تبذلها البعثة وقوة كوسوفو من أجل إنشاء مجتمع في كوسوفو يمكنه أن يعمل وفقا لمبادئ الأمم المتحدة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): وأنا أيضا أود أولا أن أشارك في عبارات الثناء الموجهة إلى السفير تشودري الذي قاد بعثتنا بمهارة وثبات. وعلى غرار جميع الزملاء الذين شاركوا في تلك البعثة، نوافق على ما جاء في التقرير ونعتبر عموما أن التقرير يصف بطريقة متوازنة ومنفتحة الحالة الراهنة فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). والاستثناء الوحيد لذلك هو الفقرة ٣٦، أي الفقرة الأخيرة من التقرير، التي وافقنا عليها في بريستينا بشكل آخر. وسأتلو الآن النص الذي تم الاتفاق عليه:

”وتود البعثة أن تعرب عن امتنانها العميق للسيد كوشنر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وللواء ارتونو، قائد القوة الدولية في كوسوفو، ولمن يعاونهما على ما يقدمونه من مساعدة ودعم“.

ذلك هو نص الفقرة ٣٦ بكامله مثلما وافق عليه جميع أعضاء البعثة في بريستينا. والواضح أن المحررين هنا في نيويورك حاولوا تحسينه بطريقة ما، بيد أن النص الذي نجده الآن في الوثيقة الرسمية لا يعبر عن الموقف الذي اتفقت عليه البعثة. ونحن نقدر عظيم التقدير الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو وجميع الموظفين العاملين فيهما في ظل ظروف صعبة للغاية من أجل التنفيذ الكامل والشامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتقرير البعثة يدل على النتائج الإيجابية التي أحرزت في بعض المجالات.

ومع ذلك، فإن هدف البعثة كان يتمثل في رؤية كيفية تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، والواضح أننا بعملنا

هذا حددنا المشاكل التي لا تزال قائمة ونوهنا بالعناصر الإيجابية التي تحققت. لذلك، وفيما ننظر في التقرير اليوم ونفكر في كيفية تنشيط مجلس الأمن لعملية تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، أجد من الضرورة القصوى بمكان أن نركز أولا على المشاكل وأوجه القصور. وأود، في ذلك الصدد، أن أتناول المشكلة الأمنية تواً، مثلما فعل السفير دوفال.

وجميع المنتمين إلى أقليات من الذين التقينا بهم في كوسوفو قالوا بصوت واحد إنهم لا يشعرون بالأمان؛ وأنهم لا يتمتعون بحرية الحركة؛ وأنهم يعانون من التمييز في سوق العمل، ومن حيث الحصول على الرعاية الصحية وفي عدد من المجالات الأخرى. كما أشار هؤلاء المنتمون إلى أقليات إلى أن بوسعهم إجراء حوار فيما بينهم ولكن ما أن يتعلق الأمر بالحوار مع المنتمين إلى الأغلبية؛ فسرعان ما تنشأ صعوبات جدية. ويعبر تقرير اللجنة عن هذه النتيجة.

وما زالت الأعمال الإرهابية مستمرة. ويجري إلقاء القنابل على الكنائس. وقد جرت حوادث قتل، وفي هذا الصدد، علينا بطبيعة الحال أن نتوخى الحذر الشديد حيال الاحصاءات التي تقدمها قيادة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو فيما يتعلق بالانخفاض اللافت للنظر في معدلات الجريمة في كوسوفو. وقد اعترف السيد سفن فردريكسون مفوض الشرطة التابعة للأمم المتحدة بأن الانخفاض في معدلات الجرائم يمكن أن يفسره إلى حد كبير، الانخفاض في عدد المنتمين إلى أقليات في مناطق الاستيطان الرئيسية.

وبالطبع، يمكننا أن نصبح جميعا مقتنعين بأن بريشتينا بدأت تبدو كمدينة حية، ويجري بذل الجهود فيها للعودة إلى الحياة الطبيعية، وإقامة هياكل أساسية، وما إلى ذلك، ولكن السؤال هو: من الذي يمكنه أن يحيا حياة طبيعية في تلك المدينة؟ فلم يبق فيها أحد من الصرب من الناحية العملية، كما لم يعد هناك أحد من الصرب في بريزيرن، ونجيلان، وبيتش. فقد تعرضت هذه المدن للتطهير الإثني المتعمد وما شهدناه كان تطهيرا إثنيا. وهي الآن مدن مطهرة إثنيا في جوهرها.

والمشكلة المحيطة بمتروفيتشيا ذات أهمية كبيرة بالنسبة لهذه الحالة. وكلنا نحبذ تماما أن تصبح متروفيتشا مدينة مندمجة متعددة الإثنيات. ولكنني شخصيا لم أسمع أي رد على التساؤل عما إذا كانت التجربة المحزنة التي جرت في بريشتينا وبيتش وغنيلان، وبريزيرن، عندما طردت الأقليات تحت شعار "المدينة المتعددة الإثنيات"، لن تتكرر في متروفيتشا.

كما أود أن أبين أن علينا أن نضع في اعتبارنا لدى تقييم الاحصاءات المتصلة بانخفاض معدل الجرائم أن أعداد جرائم من قبيل الحريق العمد والاختطاف ليست آخذة في الانخفاض. ومنذ نشر الوجود الدولي في كوسوفو، اختطف ٩٠٠ شخص، وكما قيل لنا، فإن نتائج التحقيق في هذه الجرائم ما زالت غير معروفة. وتدل حوادث الحريق العمد أيضا، ومعدلها ١٠ حوادث يوميا، على حقيقة أن هذه الجرائم ليست من الجرائم البسيطة، وإنما هي جرائم تستهدف الترويع، وأن لها صبغة سياسية واضحة. ولهذا يبدو لوفدنا بجلاء، بأن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والقوة الدولية في كوسوفو، ليس بمقدورهما، في الوقت الحالي، ضمان الأمن للجميع في كوسوفو، كما ينص القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ومما يثير القلق بصفة خاصة أن ممثلي الوجود الدولي يتعرضون للهجمات. وليس لدينا طريقة في الوقت الحالي لمعاقبة مرتكبي هذه الهجمات. وبوسعي أن أذكِّر بأن قاتل موظف روسي في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو هرب من السجن أربع مرات. وفي الوقت الحالي،

لا نعرف هل قبض عليه للمرة الخامسة أم لا؟ كما أن الوجود الدولي لا يتمتع بحرية الحركة كاملة في كوسوفو. وينطبق ذلك، على الأقل، على الكتيبة الروسية، التي تعذر نشرها في منطقة أوراهوفاتش. وهذا انتهاك خطير للوجود الدولي.

وقد لاحظنا أهمية مشكلة السيطرة على أنشطة قوة حماية كوسوفو. ومما يؤسف له أنه على الرغم من طلباتنا، فإننا لم نتطلع أثناء وجودنا في كوسوفو على تقرير فريق حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو المتعلق بأنشطة قوة حماية كوسوفو. ويحدونا الأمل في ألا يكون هذا التقرير سريا، وأن تقدمه لنا الأمانة العامة لدراسته.

ما زلنا مقتنعين بأن جيش تحرير كوسوفو لم ينزع سلاحه بالكامل بعد. وهناك كميات هائلة من الأسلحة في كوسوفو. وفي هذا السياق، تشكل مراقبة الحدود وفقا للقرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، بغية التأكد من الامتثال للحظر المفروض على الأسلحة مهمة لها الأولوية. ونأمل أن يُلبى الطلب المقدم من أعضاء البعثة فيما يتعلق بالحاجة إلى تقديم معلومات أكثر تفصيلا إلى مجلس الأمن عن التقيد بالحظر المفروض على الأسلحة.

ونظرا للافتقار إلى القدر الملائم من الأمن، لم تحسم مشكلة عودة الأشخاص المشردين داخليا. ووفقا لمختلف التقديرات هناك الكثير من هؤلاء الأشخاص وتتراوح أعدادهم بين ٠٠٠ ٢٠٠ و ٠٠٠ ٣٠٠ نسمة، ومن المؤسف أن سؤالنا عن الوقت الذي ستصبح فيه بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو مستعدة لتنفيذ ذلك الحكم من أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لم يحظ بجواب مرض عليه. وقد أوضح لنا أن الظروف لم تنضج بعد لمثل هذه العودة، ولكننا لم نلحظ حتى وجود مفهوم عام لعودة المشردين إلى كوسوفو. وفي رأيي أن هذا إغفال خطير من قيادة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وفي حين أن عودة الصرب والأقليات الأخرى إلى كوسوفو قد تكون بطيئة بسبب عدم اتخاذ تدابير من جانب البعثة لتهيئة الظروف اللازمة لتلك العودة، فإن عودة الألبان من أوروبا الغربية تتم على أساس منتظم. وأثناء محادثاتنا أُعرب عن القلق لأن هناك الكثيرين من بين الألبان العائدين إلى كوسوفو قد قبض عليهم في بلدان أوروبا الغربية لارتكابهم جرائم ثم أعيدوا في نهاية المطاف إلى كوسوفو.

وهذه العملية يجب أن تتابع عن كثب تماما.

كما أننا لم نتلق ردا على سؤالنا المتعلق بعدد الأفراد الذين لم يكونوا مقيمين في كوسوفو في الماضي وجاءوا إلى كوسوفو بعد نشر الوجود الدولي. ومن الأساسي إيلاء اهتمام أكبر لتلك المسألة. وليس من قبيل المصادفة أن تقرير بعثة مجلس الأمن يدعو إلى اتباع نهج شامل جدا لبدء التسجيل لمنع أي مزيد من الإخلال المصطنع بالتوازن السكاني الذي جرى الإخلال به فعلا بشكل بالغ الخطورة.

كما أننا لم نتلق ردا على السؤال الخاص بالوضع المتعلق باستخدام أراضي كوسوفو للاتجار غير المشروع بالمخدرات. لقد أخبرتنا قيادة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بأن تلك المشكلة ليست قائمة. ومع ذلك فإننا نطلع، كما يطلع زملاء آخرون كثيرون – وأنا واثق من هذا – على المعلومات التي تقدمها منظمات غير حكومية، والتي تفيد بأن حوالي ٤٠ في المائة من كل الهيروين المستخدم في أوروبا الغربية يمر بكوسوفو.

وعندما نتناول الوضع في كوسوفو ومشكلة عودة المشردين داخليا واللاجئين هناك، يجب أن نضع في الاعتبار أيضا، على أساس ما نلاحظه، أن تفكيرا متشائما لا يزال سائدا بين الأقليات في كوسوفو. وما لم تتحسن الحالة في

المجال الأمني بشكل جذري بحلول الصيف فإن كثيرين من أعضاء الأقليات ينوون مغادرة كوسوفو سعيا لإيجاد أماكن هادئة للعيش فيها، قبل بداية العام الدراسي. ولذلك، فإن مهمة تحقيق تغيير جذري في الحالة الأمنية مهمة ذات أولوية، سواء بالنسبة لقوة كوسوفو أو للشرطة الدولية، التي يجب أن تزاد لتصل إلى المستوى المأذون به. وهذه أيضا مهمة لإدارة قوة شرطة كوسوفو التي تدرب الآن، وأنا واثق بأننا يجب علينا هنا أيضا أن نحل سريعا مسألة عودة الشرطة اليوغوسلافية إلى كوسوفو بالأعداد المتفق عليها من قبل.

هناك مشكلة أخرى تثير قلقنا هي تنفيذ أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) المتصلة باحترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ووحدة أراضيها. والفقرة ١٠ من ذلك القرار تذكر أن الوجود المدني الدولي في كوسوفو ينشأ لتوفير إدارة مؤقتة لكوسوفو يمكن لشعب كوسوفو أن يتمتع في ظلها بحكم ذاتي كبير في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

بعبارة أخرى، كل شيء تقوم به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو الآن يجب أن يتفق مع ذلك الحكم من القرار ويجب أن يكفل إدارة كوسوفو بحكم ذاتي كبير في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي الوقت الحاضر، هذا لا يحدث. ونأمل أن تتغير الحالة بعد إنشاء اللجنة المشتركة، ونعتقد أن هذا الاقتراح، الذي تقدمت به قيادة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وأيدته سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، مفيد للغاية.

لقد ذكرت البعثة هذا في التقرير، ونتوقع أن تنشأ في وقت قصير جدا اللجنة المشتركة وأن تبدأ عملها الحقيقي بشأن حل مهام محددة. وفي ذلك العمل، مما لا شك فيه أننا يجب أن نقيِّم التجربة السلبية للماضي عندما لم تكن جميع أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في إدارة كوسوفو متفقا عليها مع الممثلين الرسميين لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وقد أشرنا إلى هذه الحقائق في مناسبات عديدة: فرض الضرائب، ولوحات أرقام للسيارات وإصدار الهويات الشخصية. ونحن نؤكد من جديد أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أصدرت في الماضي شهادات ميلاد بينت فيها الجنسية بأنها كوسوفية. ولقد أثرنا هذه المسألة منذ وقت طويل في مجلس الأمن، و لم يتمكن أحد حتى الآن من إنكار تلك الحقيقة. ونحن نلاحظ أنه منذ ذلك الوقت أوقفت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إصدار شهادات الميلاد هذه، ولكننا نطلب إلى بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وإلى قيادة الأمانة العامة ألا تسمحا بتلك الانتهاكات لسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المستقبل وأن تحلا جميع المسائل المتصلة بإدارة هذا الإقليم التابع لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بالتشاور مع سلطات بلغراد.

وهذا له أهمية خاصة بالنسبة لمشاكل مثل مشكلة ملكية الممتلكات في كوسوفو. وقد سمعنا أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تعد كتابا من نوع ما بشأن الخصخصة، ومرة أخرى، فإنها تقوم بهذا دون التشاور مع سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. إن المسائل المتعلقة بملكية الممتلكات بالغة الخطورة وقد يكون لها تأثير عكسي على الحالة في كوسوفو. بما في ذلك الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية، على النحو المذكور في تقرير البعثة.

لذلك نطلب بشدة ألا تظل جميع الخطط التي توضع في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو فيما يتعلق بالخصخصة سرية بالنسبة لمجلس الأمن. وننوه أيضا بمشكلة تتصل اتصالا مباشرا بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، هي إنشاء مكاتب أجنبية أو بعثات أجنبية في كوسوفو. ونود أن نحصل على معلومات بشأن الأساس الذي تنشأ

عليه تلك المكاتب. وعلى أية حال، وكما نعلم، فإن أحدا لم ير أية ترتيبات تنظيمية بشأن هذا الأمر. ونأمل أن توفر لنا الأمانة العامة تلك المعلومات في أعمالنا المقبلة.

لقد أشرت من قبل إلى مشكلة عودة المفارز المتفق عليها من جيش يوغوسلافيا وشرطتها التي لم تحل بعد. والعملية السياسية لتقرير وضع كوسوفو السياسي مستقبلا يجري تأخيرها.

ونذكر ذلك لسبب واحد بسيط هو: أن كل تلك المسائل مذكورة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ومن الواضح أن هذا القرار أبعد ما يكون عن التنفيذ. ومن الواضح أيضا وبصورة مماثلة أننا بحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لتلك المسائل بصدد بذل المزيد من الجهود لتنفيذ هذا القرار.

اليوم أولي قدر كبير من الاهتمام لمسألة الأشخاص المفقودين. وحسبما أشار السفير تشودري والسفير دوفال، استرعى ممثلو الكوسوفو الألبان وممثلو الكوسوفو الصرب والممثل الرسمي لحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية انتباه البعثة إلى هذه المسألة. وغني عن القول أنها مشكلة خطيرة، ومؤلمة وحساسة. بيد أننا مقتنعون بأن الحل الرئيسي لهذه المسألة، فضلا عن حل كثير من المسائل الأخرى المتعلقة بكوسوفو، يحدد في نهاية الأمر علاقات عمل عادية مع بلغراد.

ونعلم جميعا أن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم ترفض التعاون كوسيلة لحل تلك المشاكل. وفي الوقت نفسه، ترغب في إيضاح مصير الآلاف الكثيرة من الصرب من بين الأشخاص المفقودين في كوسوفو. ولكن وفيما يتعلق باستعداد القائمين على السلطة في بلغراد للتعاون، نعلم أنهم قابلوا ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية، السيد جيري داينستباير الممثل الخاص، وهم على استعداد لإقامة المزيد من الاتصالات. ونعلم أيضا أن ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون للاجئين في بريستينا يزور بلغراد بصورة منتظمة، ونعتقد أنه إذا كانت بعثة الأمم المتحدة للإدارة الموقتة في كوسوفو مهتمة بصورة جادة بحل مشكلة الأشخاص المفقودين، ينبغي لها أن تعمل بمزيد من النشاط لحل تلك المشكلة في سياق اتصالاتها مع ممثلي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ويبقى سؤالان أخيران. أحدهما يتعلق بالافتقار إلى اتفاق يتصل بمركز الحضور الدولي في كوسوفو. لقد أثرنا هذا السؤال من قبل. وذكرناه أيضا بصورة عابرة في سياق محادثاتنا مع ممثلي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة الدولية في كوسوفو في بريستينا. ويقولون لنا إن هذه المسألة سوف تُحسم دون إشراك بلغراد؛ وسوف تُحل بإتمام إعلان مشترك بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة الدولية في كوسوفو. ونرى أن هذا النهج غير ملائم. ونطالب مرة أخرى بإبرام اتفاق عادي بشأن مركز القوة الدولية في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مع قادة البلد المضيف.

وفي سياق الإحاطة الإعلامية، التي قدمها ممثلو العنصر الإنساني في كوسوفو، عرفنا أيضا أن مسألة عودة المشردين واللاجئين وكل مسألة العودة إلى الحياة الطبيعية تعترضها عقبات تعزى إلى وجود عدد كبير من الألغام الأرضية في كوسوفو. وحتى اليوم يوجد ٣ ٠٠٠ لغم أرضي مضاد للأفراد و ٣ ٤٠٠ لغم أرضي مضاد للدبابات في كوسوفو، فضلا عن وجود عدد كبير من الذخيرة غير المتفجرة، بما في ذلك ٣ ٠٠٠ قنبلة عنقودية. هذه مسألة خطيرة جدا، وغني عن القول أنه لا بد من معالجتها.

وهناك أيضا مشكلة تتعلق بالاستخدام في كوسوفو، في سياق الإجراءات العسكرية التي تتخذها منظمة حلف شمال الأطلسي، للأسلحة التي تحتوي على اليورانيوم المنضب المستنفد. ونعلم أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية قد أنشأ فريقا خاصا يتناول

الجوانب البيئية للإجراءات العسكرية التي قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي في كوسوفو، ونعلم أن النتائج التي خلص إليها الفريق تنذر بخطر كبير. ونود أن يواصل الفريق أعماله كي يتسنى لمجلس الأمن أن يعلم النتائج التي يتوصل إليها الفريق. وإذا أردنا أن ننفذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذا تاما، لا بد لنا من الوقوف على حالة البيئة في المناطق التي يتعين عودة المشردين إليها. وبطبيعة الحال، نحتاج أيضا إلى معرفة الحالة في المناطق التي يعيش فيها الناس بالفعل - ويعملون في الفلاحة وفي أنشطة أخرى.

وإجمالا، يحتاج مجلس الأمن بطبيعة الحال إلى المزيد ثم المزيد من المعلومات المفصلة بشأن ما يجري في كوسوفو. وفي هذا الصدد لا بد أن أذكر القصص التي ذكرها وسائل الإعلام مؤخرا - وبخاصة القصص القادمة من ألمانيا - عن حقيقة مؤداها، لبعض الأسباب، أن التقرير عن خبراء تحقيقات جنائية كانوا يعملون في راساك ما زال طي الكتمان. ونود أن نسترعي اهتمام مجلس الأمن إلى تلك المسائل، وسوف نتخذ خطوات لمعرفة نتائج ذلك التقرير.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أؤكد على أن البعثة كانت مفيدة للغاية. لقد جعلت بالمستطاع معرفة الحالة في الميدان. وجعلت بالمستطاع الاتفاق على نتائج هامة. ونأمل في أن يؤيد أعضاء مجلس الأمن تلك النتائج برمتها، لأنها هامة لضمان اتباع نهج شامل لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وسوف يبذل وفدنا قصارى جهده كي يتسنى تحقيق تلك الغاية.

السيد ليفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أعرب عن الشكر للسفير تشودري لعرضه تقرير بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو. كل فقرة من هذا التقرير تتصف بالكمال. وأود أن أعرب أيضا عن الشكر للسفير تشودري للطريقة التي تمكن بها من نقل رأي ورسالة مجلس الأمن بنفوذ وقوة.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أثير نقطة إجرائية لها أهمية كبيرة بالنسبة لفرنسا. وعلى غرار ما كان عليه الحال في جلسة ٩ أيار/مايو بشأن البوسنة والهرسك، فإن جلسة اليوم تُعقد أيضا دون حضور دول الاتحاد الأوروبي من غير الأعضاء في مجلس ولم تتمكن رئاسة الاتحاد الأوروبي من الكلام. ولم يكن بمستطاع تلك الدول أن تتكلم أمام المجلس بشأن كوسوفو لمدة سنة تقريبا، منذ اعتماد القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وليس ثمة سبب وجيه لهذه الحالة. وأكرر، ليس ثمة سبب وجيه لهذه الحالة نظرا لأن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه هي إلى حد كبير من الدول المساهمة الرئيسية في كوسوفو، وبلغت مساهمتها ٨ بليون يورو لفترة السنتين ١٩٩٩-٢٠٠٠.

إن بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو كانت ضرورية ومفيدة. لقد كانت ضرورية بسبب المهام الكبيرة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للمنطقة والأمم المتحدة. وفيما يتعلق بفائدة البعثة فقد: جعلت بالمستطاع جمع، من الميدان، آراء قادة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو؛ وقدمت نظرة عن مدى الصعوبات التي تواجههم كل يوم؛ وقدمت وسيلة لقياس كامل نطاق الرأي الشعبي، ومعاناة الشعب فضلا عن آماله؛ وأخيرا، هيأت الفرصة للحث على الاعتدال، ونبذ العنف وحثت على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو. لذلك يود الوفد الفرنسي أن يشارك الوفود الأخرى في تهنئة السفير تشودري من جديد على قيادته للبعثة. ونود أيضا أن نشكر الأمانة العامة، التي مكنت من توزيع التقرير بهذه السرعة.

كثير من النقاط التي وردت في هذا التقرير الدقيق المفصل جديرة بأن يسلط عليها الضوء، وسوف أعود إليها فيما بعد. بيد أنه سيكون من دواعي الأسف أن يترتب على إمعان النظر الواجب في نقاط محددة عجزنا عن التعليق على

الصورة العامة التي تعطيها البعثة: أي النتيجة المتمثلة في أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو قد أحرزت نجاحا ملحوظا في أقل من عام، والإشادة التي وجهت إلى السيد كوشنر وهو جدير بها، فضلا عن التذكير بضخامة المهمة التي أنيطت بالبعثة، وبأن المصالحة لن تتحقق بين يوم وليلة، فالجراح تحتاج إلى زمن لكي تلتئم، وليس نفاد الصبر بالاستجابة المناسبة في بعض المجالات.

لا حاجة بي لتكرار الاستنتاجات التي خلصت إليها البعثة والمقترحات التي أبدتها. فقد أعلنت لدى عودة البعثة، والجميع على دراية بها. يكفي القول بأن استعراض البعثة الإيجابي للغاية لعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو، والذي لم يستبعد مناقشة المجالات التي ما زال يتعين إحراز تقدم فيها، يتمشى مع تقييمنا.

نرى أن بعض المسائل جديرة باهتمام خاص، وأود في هذا الصدد أن أثير خمس نقاط. أولا، سوف تلزم المتابعة الدقيقة، كما يلاحظ التقرير، للشروع في حملة التسجيل والأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات القادمة. وربما يكون للانتخابات البلدية في فصل الخريف أثر ديمقراطي إيجابي قوي. بيد أن من الضروري أن نلتزم الدقة والصرامة الشديدتين إزاء عملية الإعداد للانتخاب والظروف التي سيعقد فيها. وقد بدأ التسجيل تحت ظروف مواتية. ومن الواضح أن الصعوبة، كما أشارت بعثة المجلس، تكمن في رفض سكان كوسوفو من الصرب حاليا المشاركة في هذه العملية. وسوف يلزم عمل كل شيء ممكن على الصعيد السياسي، فضلا عن القيام بالتحضيرات المادية، بغية تحقيق المشاركة الصربية. فالمسألة تتعلق بدمج الصرب في الحياة السياسية في كوسوفو، والتحضيرات اللازمة لظروفهم المستقبلة داخل كوسوفو. وبصفة أعم من ذلك، هي مسألة مشاركة جميع الطوائف في مستقبل كوسوفو.

أما تعقيبي الثاني فهو أن المسؤولين الصرب الآن قد قرروا، بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها الممثل الشخصي، المشاركة بوصفهم مراقبين في اجتماعات مجلس الإدارة الانتقالية والمجلس الانتقالي لكوسوفو. وهذا تطور هام في الاتجاه الصحيح. ولاحظت البعثة أيضا بعض التحسن في العلاقات بين الطوائف على الصعيد المحلي، ربما لأن المناقشات على هذا الصعيد أقل تأثرا بالسياسة وأكثر اتساما بالعملية في طابعها. لذلك يجري تدريجيا، ضمن سياق الإدارة المشتركة، إيجاد الظروف اللازمة لإشراك جميع الطوائف في إدارة كوسوفو من الوجهة التنظيمية، وإرساء قواعد التعايش فيما بينها. ومن الضروري الآن تعزيز هذا الاتجاه. ولا بد أن تتمثل مزايا هذه المشاركة للعيان في تحسن في الحياة اليومية للأقليات، تعزيزا لأوضاع من كانت لديهم الشجاعة للأخذ بهذا الخيار.

ثالثا، ليس التحسن في حياة الأقليات اليومية ضروريا فقط من أجل تمكين الراغبين في البقاء في كوسوفو، وإنما أيضا لتمكين من يرغبون في العودة إليها والإقامة فيها بشكل دائم. ويكفي لتحقيق هذا التحسن في الحياة اليومية أن يتاح للأقلية من السكان حرية الانتقال من مكان لآخر والتمتع بسبل الوصول إلى المدارس والرعاية الطبية والخدمات الإدارية. وعلاوة على ذلك يمكن تحقيقه بتعزيز أوضاع الأمن وتوفير الحماية من أعمال العنف العرقي والأنشطة الإجرامية بجميع أنواعها. ومع أن الحالة قد تحسنت، فمما يؤسف له أن البعثة وجدت بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو عاجزة عن إقرار سيادة القانون. وينبغي إعطاء الأولوية لإيفاد القضاة والمدعين العامين الدوليين ولإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب. هذا مطلب بسيط، ولكنه ضروري. فلا بد من الملاحقة القضائية للمسؤولين عن ارتكاب الجرائم، ولا بد من كفالة الحق في محاكمة عادلة.

رابعا، سوف تستدعي المصالحة الدائمة كذلك استجابة مناسبة لمسألة المحتجزين والمفقودين، كما أثبتت المظاهرات الأخيرة في بريستينا. فافتقار الأسر إلى الأمان يبعث على الشك في الآخرين والرغبة في الانتقام. لذلك نعرب عن تأييدنا لفكرة تعيين مبعوث خاص لشؤون المفقودين والمحتجزين، ومن الواضح أن التنسيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية سيكون ضروريا في هذا الصدد. وبداهة إن ولاية المبعوث الخاص ينبغي أن تتعلق بالمفقودين والمحتجزين من جميع الطوائف.

أما ملاحظتي الخامسة والأخيرة فتتمثل في أن عودة الأنشطة الاقتصادية للانطلاق ومنح الأسر الأمل في العثور على العمل والعودة إلى أوضاع الحياة العادية يمكن أن يكون لها أثر مطمئن. وقد بدأت كثير من الأعمال التجارية بالفعل من جديد، وفعلت بعثة الإدارة الانتقالية الكثير من أجل إقامة الإطار اللازم لتحقيق الانتعاش الاقتصادي واستئناف الاستثمار. وهذا جانب من جوانب التسوية لا ينبغي إغفاله.

السيد إلدون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود بدوري أن أوجه الشكر للسفير تشودري على بيان الإحاطة الذي أدلى به اليوم. وأردد ما قاله السفير ليفيت من أن التقرير ممتاز ووافٍ في كل فقرة من فقراته. وأشارك السفير ليفيت أيضا فيما أبداه من قلق إزاء عدم تمكن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ذات الاهتمام الوثيق بأمر كوسوفو من الإعراب عن وجهة نظرها اليوم في هذه المناقشة.

لقد أدى السفير تشودري وأعضاء البعثة مهمتهم في كوسوفو خير أداء. فقطعوا مسافات شاسعة في أسفارهم، والتقوا بممثلي جميع الفئات العرقية، وأعدوا لنا تقريرا ممتازا لكي ندرسه. وقد أمعنا النظر في التقرير ونتفق مع ما ورد فيه من النتائج والتوصيات.

وقبل التعقيب تفصيلا على هذا التقرير، أود أن أبرز النتيجة الرئيسية التي انتهى إليها، وهي أن هذا المجلس في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) قد واجه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بتحد هائل. وتعمل هذه البعثة في نطاق الولاية الممنوحة لها، على النحو المحدد في ذلك القرار. وقد أحرزت، تحت قيادة برنارد كوشنر القديرة، قدرا كبيرا جدا من التقدم في ظروف غير مثالية على الإطلاق. وما زال أمامها شوط طويل، ولكن ينبغي أن نغتنم جميعا هذه الفرصة لنسجل شكرنا للسيد كوشنر وأعضاء فريقه على ما اضطلعوا به من عمل ممتاز حتى الآن.

وأود أن أتناول ثلاث مسائل تفصيلية يثيرها التقرير. أولا، يبين التقرير بوضوح أن ثمة قلقا عاما بشأن ما آل إليه مصير ألبان كوسوفو المحتجزين في أماكن أخرى بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو الذين هم في عداد المفقودين منذ نهاية النزاع في العام الماضي.

وهناك حاجة إلى إعطاء جهود المجتمع الدولي لإحراز التقدم بشأن هذه القضية صورة أسمى. وهكذا فإن المملكة المتحدة تؤيد بقوة تعيين مبعوث خاص لدراسة المسألة بالتعاون مع بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. وينبغي للممثل الخاص أن يعالج مصائر جميع الأشخاص المحتجزين والمفقودين، بغض النظر عن انتمائهم الطائفي.

ثانيا، كانت البعثة على حق في تسليط الضوء على أهمية تعزيز نظام العدالة في كوسوفو. ومن جانبنا، فإن المملكة المتحدة تقف مستعدة لأن تقدم للأمم المتحدة بعض المرشحين لمناصب القضاة والمدعين العامين الدوليين في كوسوفو. وتقوم مدرسة شرطة كوسوفو بعمل جيد وينبغي لطابعها المتعدد الأعراق أن يكون بمثابة نموذج للمؤسسات الأخرى، وليس أقلها قوات حماية كوسوفو.

ثالثا، نتفق على أن من الأمور الحاسمة إدارة عملية عودة منتظمة للاجئين من باقي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومن الخارج. ومن الضروري توفير الأمن المناسب لجميع العائدين. ونحن نرحب بإنشاء اللجنة المشتركة المعنية بالعائدين لتنسيق هذه العملية.

وينبغي أن تستفيد بهذا الاجتماع لتوضيح أمر ما بصورة شفافة؛ إن بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة لا تعمل فقط بفعالية وإنما أيضا تقوم بذلك ضمن الولاية المبينة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وكما قالت البعثة فإن ذلك القرار يجري تنفيذه.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نريد أن نشترك في شكر السفير تشودري ليس فقط على تقريره، وإنما أيضا على عمله الممتاز في قيادة هذه البعثة الهامة. ونحن نمتدحه وجميع أعضاء البعثة على العمل الذي أنجز بصورة جيدة والمساعدة في تحسين فهم المجلس للتحديات التي تواجهها في كوسوفو بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو.

كما أود أن أشكر السفيرين لفيت وإلدون على تذكيرنا بأن البعثة لاحظت مباشرة أنه أحرز تقدم كبير في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في أقل من سنة. وهناك الكثير من الأعمال المتعين إنجازها، ولكن هناك بالتأكيد تقدم مسجل. ولقد سررنا أيضا لرؤية ثناء البعثة غير المحدود على الممثل الخاص كوشنر، الذي قام بعمل بارز حقا بقيادته للبعثة في أصعب الظروف.

وكان من الأمور الجيدة أن المجلس تمكن من زيارة الميدان ورأى بنفسه السيد كوشنر وهو يعمل، ورأى أيضا الأعمال والتحديات الشاقة التي تواجهها البعثة. وكان من الجيد أيضا أن أتيحت للأعضاء فرصة لأن يروا مباشرة آثار العنف والدمار التي ألحقتها بلغراد في كوسوفو وفهم المشاكل الموجودة الآن بصورة أكثر شمولا. ونأمل أن تساعد الزيارة على أن تجعل من الأوضح مخادعة التشدق بالألفاظ عن اهتمام بلغراد بالتعاون في دعم بعثة الإدارة المؤقتة.

وكما شاهد زملاؤنا في المجلس بصورة مباشرة، تظل الحالة في كوسوفو، على الرغم من تحسنها، صعبة للغاية. وتقوم الحاجة إلى أن يولي المجتمع الدولي انتباهه الدائم وأن يخصص موارد هائلة لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بالكامل. ومن الواضح أن بعثة الإدارة المؤقتة وضعت الأهداف السليمة للمستقبل الفوري: دعم حكم القانون والأعمال الإضافية بشأن الإطار السياسي المؤقت.

لا تزال توجد بلا شك ثغرة أمنية في كوسوفو. ونعتقد أن التقرير يقدم توصيات هامة في هذا الصدد. وسوف يساعد وجود قضاة دوليين إضافيين وموارد للقطاع القضائي على جعل المحاكمات العادلة والمقاضاة الجنائية الفعالة قاعدة لا استثناء في جميع أرجاء كوسوفو. ولقد قامت شرطة الإدارة المؤقتة بعمل مدهش لموازنة مهمتها المتعلقة بالقانون والنظام مع مسؤولية تكوين إدارة محلية للشرطة في كوسوفو. ويجب الإسراع بهذه الجهود. ويسرنا أن نرى أن بعثة الإدارة المؤقتة قد أضافت مواقع تدريبية جديدة لإدارة شرطة كوسوفو وأنه بدأت أخيرا وحدات الشرطة الخاصة في الوصول. كما سرنا رؤية البعثة وهي تخلص إلى أن ”شرطة الإدارة المؤقتة قامت بزيادة فعاليتها بقدر كبير“، وذلك من ناحية بسبب التعاون الوثيق مع قوة شرطة كوسوفو.

ويرسم التقرير أيضا الخطوات الإضافية التي يجب على البعثة وقادة كوسوفو اتخاذها لبناء أساس سياسي مستقر للمستقبل. ويجب أن تتحرك كوسوفو بسرعة نحو الحكم الذاتي المطلوب في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في إطار مؤسسات تصمم لحماية مصالح الجميع. وتعد الانتخابات

البلدية خطوة أولى هامة. ويجب أن تتم هذه الانتخابات على النحو المقرر في هذا الخريف، ويسرنا رؤية أن البعثة لاحظت أن تسجيل الناخبين يسير قدما، ونتعهد بتقديم دعمنا المستمر لهذا المشروع.

إن التقارير الأخيرة التي تفيد بأن الجالية الصربية في كوسوفو تسجل نفسها للانتخابات، ضد رغبات بعض قادها، إنما توحي بأنه ينبغي لبعثة الإدارة المؤقتة أن تضاعف جهودها لتشجيع المشاركة في هذه الانتخابات.

وطبقا لما ذكره الممثل السامي بيتريتش في جلسة الثلاثاء بشأن البوسنة، يعد الإصلاح الاقتصادي حاسما أيضا. فهو سوف يدعم القادة في كوسوفو الذين يرغبون في التحدث علانية ضد العنف ورفض سياسات الكراهية العرقية. وبتوضيح القضية الصعبة المتعلقة بملكية الممتلكات واعتماد سياسات قوية ومستدامة للاقتصاد الكلي، سوف تساعد بعثة الإدارة المؤقتة على جلب الرخاء إلى كوسوفو وتقوية كيانها الإداري. كما أن الإنعاش الاقتصادي سوف يساعد على تعزيز البرامج الرامية إلى النهوض بعودة اللاجئين والمشردين، وهي أولوية مفهومة للجالية الصربية في كوسوفو. وأنوه بالجهود الكبيرة لبلدي في هذا المجال، الذي خصصنا له موارد كبيرة.

في الختام، نشارك الآخرين في تأكيد أهمية حسم مشكلة المحتجزين والمفقودين. وعلى نحو ما اكتشفته البعثة، تشكل هذه قضية عاطفية وحساسة تمنع التقدم في المصالحة بين الطوائف المتعددة. وتحتاج هذه المشكلة إلى معالجة على أساس ملح. ولقد سمعنا الممثل الخاص كوشنر وهو يثير هذه القضايا في مناسبات متعددة ونحن نؤيد بقوة المطالبة بتعيين مبعوث خاص لمعالجة القضية.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): أشكركم سيدي على عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن بعثة مجلس الأمن التي زارت كوسوفو من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل. وكعضوة في البعثة، أود أن أعرب عن تقديري الشخصي للسفير أنوار الكريم تشودري على قيادته الملهمة للبعثة أثناء سعينا إلى الوفاء بالاختصاصات التي أسندها المجلس إلينا.

وأفادت زيارتنا في تسليط الضوء على الدور الحاسم لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو في النهوض بالسلام والمصالحة والاستقرار، وفي إنشاء مؤسسات صالحة وديمقراطية. ويود وفدي أن يعرب عن احترامه للممثل الخاص للأمين العام السيد برنارد كوشنر، وإلى رجال ونساء البعثة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الممثلة في جميع أنحاء كوسوفو على الالتزام والحماس الذي أسبغوه على هذه البعثة الفريدة والمعقدة والمتعددة الأغراض.

يشير التقرير إلى أن زيارتنا وفرت فرصة ليس فقط لمقابلة السلطات القائمة بالإدارة وإنما أيضا للتعامل مع ممثلي جميع الجاليات العرقية للاستماع إلى اهتماماتهم وفهم توقعاتهم المستقبلية بصورة افضل. وبينما وفدي يشارك كلية في نتائج البعثة، فسوف أسعى لتسليط الضوء على بعض القضايا ذات الأهمية الخاصة. وتتضمن هذه القضايا الحالة الأمنية الهشة وحكم القانون، وعودة اللاجئين، وقضية الأشخاص المفقودين والمحتجزين.

وبالرغم من إحراز تقدم كبير، فإن العنف الموجه إلى فئات الأقليات يثير قلقا كبيرا، لأنه إذا استمر فلن تكون هناك فائدة لجهود تحقيق السلام والمصالحة. ونحن نشجع بعثة الإدارة المؤقتة وقوة كوسوفو على مواصلة جهودهما في إجراء المشاورات على صعيد المجتمع المحلي. ونحن نرحب بالمستوى المرتفع من التنسيق بين البعثة وقوة كوسوفو.

ورغم أن أعداد شرطة بعثة الإدارة المؤقتة محدودة فإنها تواصل بذل أقصى جهدها لتوفير الأمن. ولا بد من

ترسيخ الثقة بين مختلف الفئات. ورغم أننا ندرك أن هذه مهمة صعبة للغاية، فإنه لا يوجد بديل لها. ويجب على قادة مختلف الفئات العرقية المشاركة في الحوار وإظهار الالتزام اللازم بعملية السلام والمصالحة.

أود أن أسلط الضوء على ضرورة معالجة النقص الحاد في القضاة والمدعين العامين وشرطة دوائر الإصلاح. وفي هذا الصدد، أعرب عن تقديري للمملكة المتحدة على الإعلان الصادر عنها للتو. ولابد من معالجة هذا الأمر إذا أريد لحكم القانون أن يسود وإنهاء دائرة الإفلات من القصاص. وقد أعجب وفدي بالتدريب الذي تتلقاه قوة الشرطة الجديدة كأحد مظاهر بناء القدرة. ولكن شرطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تحتاج أيضا إلى وحدات متخصصة، ويحدونا الأمل في أن تعالج الدول الأعضاء هذه المسألة.

ويرى وفد بلدي أن من حق جميع اللاجئين والمشردين أن يتمكنوا من العودة إلى ديارهم بأمان ودون خوف. وينبغي أن يكون هناك نهج منظم يكفل إعادة إدماجهم في المجتمع، وسيقتضي ذلك تعاونا وثيقا بين بعثة الأمم المتحدة ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمات الأخرى. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها هذه المنظمات، ويحدونا الأمل في أن تسخو الحكومات المضيفة بتقديم المساعدة وإبداء التعاون اللازمين في مجال إعادة إدماج اللاجئين. ونرى أن موضوع عودة اللاجئين يجب أن يعامل بطريقة مدروسة وإنسانية.

وإن معالجة مسألة الأشخاص المفقودين أحد العناصر الأساسية في عملية المصالحة. وكما ألمح إلى ذلك التقرير، هذه مسألة تمس جميع الطوائف العرقية ولا بد من معالجتها عاجلا وبصورة شاملة. ولذا يؤيد وفدي النتيجة التي خلص إليها التقرير ومؤداها أن مسألة تعيين مبعوث خاص معني بالأشخاص المفقودين والمحتجزين ينبغي أن تعالج بسرعة. ونلاحظ كذلك أن التقرير يسترعي الانتباه إلى عمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وإلى ضرورة توفير تمويل إضافي لأعمال الكشف عن الجثث والتعرف عليها. وكما أشار التقرير، على سبيل المثال، يواجه خبراء الأدلة الجنائية التابعون للمحكمة عوائق في عملهم بسبب انعدام الموارد اللازمة لتمويل اختبارات الحمض الخلوي النووي (DNA).

وثمة موضوع آخر يشغل بال وفدي هو الانتخابات البلدية المقبلة. فإننا نعتبر عمليات التسجيل المدني وتسجيل الناخبين أنشطة ذات أهمية خاصة، ونرى أن جميع الأطراف يجب أن تشعر أن لها مصلحة في العملية. ولذا فمن الضروري تهيئة الظروف الملائمة لمشاركة كل الطوائف العرقية، حيث ينبغي أن يتكون لديها شعور بالانتماء إلى البلد والمشاركة في العملية الديمقراطية.

وأود كذلك أن أشير إلى أن الكثيرين من متطوعي الأمم المتحدة يقدمون دعما ممتازا لعملية التسجيل المدني وتسجيل الناخبين، ونود أن نحيي العمل الذي يضطلع به متطوعو الأمم المتحدة. وفي ذات الوقت، نود أن نشدد على ضرورة أن تعالج الجمعية العامة عاجلا مسألة الملاك الوظيفي، ونعلم أن هذه مسألة ستتناولها اللجنة الخامسة خلال دورتها المستأنفة.

وأود الآن أن أنتقل إلى الحالة الاقتصادية في كوسوفو. إذ يمثل الإنعاش الاقتصادي كوسيلة لتعزيز الثقة وجهود المصالحة بين سكان كوسوفو تحديا رئيسيا آخر لبعثة الأمم المتحدة، لأنه، على الرغم من حدوث بعض التحسينات، لا تزال الصورة الاقتصادية العامة مظلمة. والحالة الاقتصادية، بالإضافة إلى عدم توفر الأمن المادي والاجتماعي والاقتصادي، تزيد من تفاقم الحالة. واجتذاب الدعم والاستثمار من المانحين على نطاق واسع يمثل قطعا

إحدى وسائل المضي إلى الأمام. ومن سوء الطالع أن هـذا سيكون أمرا صعبا إذا ظلت المسائل الأخرى، مثـل مسـألة حقوق الملكية، بدون حل.

وتود جامايكا أن تدعم عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في وضع إطار سياسي مؤقت، يشمل إنشاء مؤسسات متعددة الأعراق ومجتمع متعدد الأعراق، ويؤدي إلى التعايش السلمي. وعلى الرغم من أن الصعوبات تكتنف هذه العملية فإننا نحث على الاستمرار. إذ تتطلب هذه العملية تعاون أصحاب المصلحة في التنمية الطويلة الأمد لكوسوفو – أي أهل كوسوفو من كل الطوائف العرقية. فالكراهية العرقية والتحامل غير مقبولين، ومن شأنهما أن يحبطا أي محاولات لجعل كوسوفو قادرة على البقاء وإحلال السلام فيها. وكانت تلك هي الرسالة التي سعت البعثة إلى نقلها إلى أهل كوسوفو، على جميع المستويات وحيثما التقينا بهم. ولكننا نوافق على أن تغيير المواقف ربما يمثل أشق مهمة تواجه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في كوسوفو. وينبغي أن نُطمئن أبناء كوسوفو إلى أن المجتمع الدولي سيدعم جهودهم للانتقال من ثقافة الصراع إلى ثقافة السلام.

وقبل أن أختتم، أود أن أتناول مسألة قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨). فبوصفي رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بقرار المجلس ١١٦٠ (١٩٩٨)، أود أن استرعي الانتباه إلى الفقرتين ١٥ و ٣٤ من التقرير. فهاتان الفقرتان تسلطان الضوء على المناقشات التي أجريت مع القوة الدولية في كوسوفو بشأن تعزيز ومراقبة تنفيذ حظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨). وكما يشير التقرير، فقد طرأت تحسينات على الحالة، وواصلت القوة الدولية استردادها للأسلحة داخل كوسوفو. ونود أن نشدد على ضرورة أن تقدم شهريا إلى اللجنة معلومات عن أنشطة القوة الدولية، لأن ذلك سيساعد اللجنة كثيرا في عملها.

وختاما، أود مرة أخرى أن أحيي قائد بعثتنا وأعضاء البعثة الآخرين، لأني أرى أن البعثة أتاحت لنا فرصة ليس لنطلع بأنفسنا فحسب ولكن لنعود بنتائج زيارتنا إلى مجلس الأمن، ويحدونا الأمل في أن يجري العمل بها في المستقبل القريب.

السيد حسمي (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يعرب وفدي عن تقديره لكم، سيدي الرئيس، على هذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة للنظر في تقرير بعثة مجلس الأمن إلى كوسوفو. ومن المؤسف أن المجلس لم يستطع أن يستجيب لطلبات المهتمين بالموضوع من أعضاء المنظمة للمشاركة في مناقشة هذا التقرير الهام. فإن إسهاماتهم قطعا ستثري مداولات المجلس. وينبغي لهذه الإحاطة الإعلامية المفتوحة عن تقرير البعثة، الذي اطلع عليه كل أعضاء المنظمة، أن تكون أكثر من مجرد إجراء رسمي.

ويود وفدي أيضا أن يعرب عن تقديره للسفير تشودري ممثل بنغلاديش، قائد البعثة، على عرضه الواضح لتقرير البعثة. وبصفتي عضوا في تلك البعثة بوسعي أن أشهد على صحة ما قاله الآخرون، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأحيي السفير تشودري تحية حارة على قيادته الرائعة أثناء البعثة.

وقد قام السفير تشودري فعلا بتسليط الضوء على الأجزاء البارزة من التقرير، ولا أريد أن أكرر ما قاله، بل أريد أن أؤكد على عدد من النقاط الهامة جدا بالنسبة لوفدي. فبفضل زيارة كوسوفو، أصبح وفدي الآن يقدر بصورة أكبر أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بعثة صعبة ومعقدة، وأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) يواجه تحديات هائلة، ينبغي التغلب عليها.

ويقوم بمواجهة هذه التحديات بطريقة جادة السيد بيرنارد كوشنر، الممثل الخاص للأمين العام، الذي تستحق جهوده الدؤوبة من أجل الالتزام الكامل بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتنفيذه تنفيذا كاملا، أكبر إشادة. ولكن ينبغي أن يُلاحظ أن الحالة على أرض الواقع بعيدة عن الحالة المثالية، وهي تتطلب مهارات سياسية وإدارية عظيمة كما تتطلب الواقعية، وهذا ما استخدمه السيد كوشنر في إدارة كوسوفو بالنيابة عن المجتمع الدولي بوصفه رئيسا لبعثة الأمم المتحدة.

وقد طرأ تحسن هائل على الحالة الأمنية، بفضل قوة كوسوفو والشرطة التابعة للبعثة. بيد أن حالة السلم والأمن لا تزال هشة ويمكن أن تتعرض للخطر عند وقوع أقل حادثة بين الطوائف العرقية، وهذه يمكن أن تحدث في أي لحظة من اللحظات - بل إنها حدثت أثناء وجود البعثة في الميدان.

لذلك فإن استمرار وجود قوة كوسوفو لتثبيت الاستقرار والشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو لإنفاذ القانون يتصف بالأهمية. والمهم كذلك دور القضاء في تطبيق العدالة بطريقة نزيهة ومحايدة على جميع الطوائف العرقية في كوسوفو. ويشيد وفد بلادي بالخطوات التي يتخذها السيد كوشنر من أجل تعزيز القانون والنظام، ولا سيما تدريب أفراد الشرطة في كوسوفو من أعراق متعددة وتعزيز القضاء عن طريق توظيف قضاة ومدعين عامين دوليين يعملون جنبا إلى جنب مع نظرائهم من أبناء كوسوفو. ووجود كوسوفو مستقرة ومسالمة يعتمد إلى حد بعيد على فعالية ومصداقية مؤسسات القانون والنظام هذه. وهذا مجال ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعمه بسخاء، وهو قادر على أن يفعل ذلك.

والواضح أن أحد أصعب التحديات التي تواجه بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو هو مسألة العلاقات بين الأعراق والحاجة الملحة إلى قيام انسجام فيما بين المجتمعات المحلية يقوم على المصالحة بين الطوائف العرقية المتعددة في كوسوفو، ولا سيما بين السكان الألبان الذين يشكلون الأغلبية والسكان الصرب الذين يشكلون الأقلية. ونظرا للتاريخ الطويل من القهر والقمع اللذين تعرض لهما أبناء كوسوفو من الألبان في الماضي - وبلغا الذروة في طردهم من ديارهم الأمر الذي ما زال راسخا في ذاكرتهم - فمن شأن عملية المصالحة بسرعة أن تكون عملية غير واقعية. فالمصالحة الحقيقية تتطلب فترة طويلة، لكن العملية يجب أن تبدأ الآن بتنفيذ تدابير لبناء الثقة ترمي إلى تحقيق قدر من الثقة والتسامح والرضا بين المجموعات العرقية. وفي هذا السياق، فإن الاعتذار العام الذي أصدرته طائفة الصرب في أوراهوفاتش وما لقي من استجابة إيجابية من ألبان كوسوفو كانا خطوتين في الاتجاه الصحيح. ونرحب ترحيبا حارا بهذه التطورات الإيجابية ونشجعها. ويحدونا أمل وطيد في أن يستمر هذا الاتجاه بتشجيع نشط من السيد كوشنر وأعضاء المجتمع الدولي المتنفذين.

والواضح أنه لن تتحقق مصالحة حقيقية ودائمة ما لم تعمل مختلف الطوائف في كوسوفو على التخلي عن الأحقاد الدفينة التي يشعر واحدها تجاه الآخر وما لم تبدأ بالعيش معا كشعب على أساس الوحدة القائمة على التنوع. والخطوة الهامة في تلك العملية تتمثل في التصدي لمسألة المحتجزين والمفقودين التي تؤثر في كلا المجتمعين المحليين، ولا سيما ألبان كوسوفو المعروف أن أكثر من ١ ٠٠٠ شخص منهم موجودون في سجون صربيا أو هم مجهولو المصير.

وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي بقوة وإخلاص الاقتراح بتعيين مبعوث خاص معني بالمحتجزين والمفقودين. وتعيين هذا المبعوث يحظى بدعم قوي من مختلف الطوائف العرقية في كوسوفو، التي ترغب بوضوح في حل المسألة لصالح أفراد مجتمعاتهم الذين فقدوا أعزاء على قلوبهم ولصالح

المصالحة فيما بين الأعراق. والتعيين المبكر لهذا المبعوث الرفيع المستوى، بالطريقة نفسها التي عين فيها مبعوث معني بالمفقودين الكويتيين والمواطنين من دول ثالثة، من شأنه أن يسهم إيجابيا في تضميد جراح الماضي نهائيا فيما بين أبناء شعب كوسوفو. وتعيين هذا المبعوث هو موضع رغبة جميع سكان كوسوفو وينبغي للأمين العام أن يستجيب لرغبتهم إيجابيا وبسرعة وبتأييد كامل من المجلس. وبغية أن ينجح هذا المبعوث في عمله، يتحتم على جميع الأطراف المعنية أن تتعاون معه تعاونا كاملا. وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتحمل مسؤولية خاصة في هذا الصدد. وعدم تعاون جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في هذه المسألة لن يكشف سوى عن الاستغلال الساخر الذي تمارسه حكومة بلغراد للمسألة وعن نواياها الحقيقية.

ومستقبل كوسوفو سيعتمد على إدارة المجتمع الدولي وشعب كوسوفو نفسه للحالة الصعبة الراهنة. والالتزام بوجود دولي هناك يجب أن يترافق مع التزام مماثل من شعب كوسوفو نفسه بإحلال السلام والوفاق بين الأعراق. وفي هذا الصدد، يتطلع وفد بلادي إلى الدعم المستمر من المجتمع الدولي لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والقوة الدولية. ونتطلع أيضا إلى إجراء الانتخابات البلدية في كوسوفو بنجاح، الأمر الذي يرسي أساسا وطيدا للمستقبل. وهذا المستقبل لا يسعه بطبيعة الحال إلا أن يراعي عدة عوامل هامة ومعقدة وحساسة، ليس أقلها مسألة ما يطمح إليه الألبان الذين يشكلون الأغلبية في كوسوفو، حسبما تقره اتفاقات رامبوييه، فضلا عن الحقوق المشروعة للأقليات العرقية الأخرى في كوسوفو. ويجب أن يتصدى المجتمع الدولي لهذه المسائل إذا أراد أن يكفل تحقيق حل طويل الأمد لمسألة كوسوفو.

لقد أنجزت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وقوة كوسوفو أعمالا كثيرة في فترة قصيرة. وهناك بطبيعة الحال أخطاء وأوجه قصور في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) تعذر تفاديها نظرا للتعقيد الذي تتصف به ولايتها. بيد أن قيادة البعثة تعمل على التصدي لأوجه القصور. والمهم أن ينظر المجلس والمجتمع الدولي إلى كامل الصورة أي صورة ما تفعله البعثة، بدلا من النظر إلى مواطن ضعف معينة في التنفيذ. وعلى رغم الأهمية التي تتصف بها أوجه القصور، ينبغي أن ننظر إليها من منظور أوسع نطاقا.

السيد هامر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشيد وفد بلادي بالسفير تشودري والأعضاء الآخرين في البعثة على التقرير المتوازن عن المهمة التي اضطلعوا بها. وهولندا تؤيد تمام التأييد ما جاء في تقريرهم من مديح لعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو.

إن التقرير يكرر دعوة السيد كوشنر إلى تعيين مبعوث خاص معني بالمحتجزين والمفقودين. ووفد بلدي أعرب مرارا عن قلقه العميق إزاء هذه المأساة المستمرة، وهو يدعو إلى وضع حد للامبالاة حيال مصير آلاف المفقودين وأسرهم. فلهذه الأسباب، نرحب بالدعم القوي الذي حظي به تعيين مبعوث خاص للتصدي لهذه المشكلة من مختلف الطوائف العرقية في كوسوفو. وبطبيعة الحال، فإن المهمة تتطلب وضع خطة دقيقة للغاية. في غضون ذلك، يجب أن يحظى مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وغيره بالتشجيع بغية الاهتمام بهذه المسألة الملحة. والواضح أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لها دور هام يتعين أن تضطلع به أيضا.

أما بالنسبة للحالة الراهنة في كوسوفو، فلا نزال نشعر بالقلق إزاء أعمال العنف المتواصلة. ولقد شملت الحوادث التي حصلت مؤخرا أعمال عنف ارتكبت ضد جنود روس من القوة الدولية وضد ألبان معتدلين من كوسوفو. وكانت البعثة مفيدة وهامة بصورة خاصة حيث

حثت جميع الطوائف المحلية على رفض هذا العنف وعلى التعايش السلمي والتعاون فيما بينها.

ونشعر بالقلق أيضا إزاء الاستفزازات التي يواصل جيش تحرير بريسيفو وميدفيدجا وبوجا نوفاتش القيام بها في منطقة وادي بريسيفو. وأحطنا علما بأن السيد تاتشي يدعو إلى وضع حد لتلك الأنشطة، ولكننا نلاحظ أيضا أن هذه الدعوة لم تحقق حتى الآن النتيجة المرجوة.

ومع ذلك، ثمة تطورات أخرى حدثت مؤخرا تبعث على الأمل في إمكانية الابتعاد عن الماضي المدمر. وتقرير البعثة يلاحظ أن جميع الطوائف العرقية تعرب عن رغبتها في العيش معا بسلام حتى ولو ما زالت بينها انقسامات عميقة بسبب الصراع المتصف بالعنف الذي حدث مؤخرا. وهناك الآن مشاركة صربية في الهياكل المؤقتة حتى ولو اقتصرت حتى الآن على وجود مراقبين. وزعيم طائفة الصرب في أوراهوفاتش وممثلو الروما قدموا اعتذارين لطائفة ألبان كوسوفو. وجواب ألبان كوسوفو على هذين الاعتذارين كان بنَّاء حسبما يذكر التقرير.

دعونا لا نقلل من أهمية هذه الخطوات الأولية وغيرها على طريق تحسين العلاقات بين الأعراق في كوسوفو. ومن السهل ألا نلاحظ سوى المشاكل التي لا تزال قائمة، وهذا أمر غير بنَّاء للغاية. فبعد مرور عقد من الموت والدمار على يد بلغراد، فإن وجود شعب لا يزال يعيش في كوسوفو وهو مستعد لكسر هذه الحلقة المفرغة والمضي قدما يعتبر في حقيقة الأمر معجزة صغيرة. وهؤلاء الناس يحتاجون إلى التشجيع؛ وهم أبطال على الدوام؛ ويظهرون الشجاعة والمناقبية التي تستحق دعمنا الموحد.

وهناك تطور آخر يبعث على الأمل يتمثل في أن الاستعدادات لإجراء الانتخابات تجري على قدم وساق. ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن يدرك الصرب في الوقت المناسب أن من صالحهم أن يسجلوا أسماءهم في قوائم الناخبين. فإجراء الانتخابات والمؤسسات التمثيلية المنتخبة تعني إنهاء الهياكل غير الديمقراطية الموازية.

وهناك مؤشرات، توضح في الوقت ذاته أن الرأي العام يتحول لصالح العناصر المعتدلة داخل الطوائف جمعاء، وهناك سبب يدعو إلى التفاؤل بأن الأمم المتحدة ستتمكن من توفير القدر الكافي من الأمن. ولذلك يؤسفنا أن يواصل المتشددون الصرب وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وضع العراقيل في طريق إجراء هذه الانتخابات بنجاح. ويعد النجاح في إجراء الانتخابات جزء لا يتجزأ من تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولا ينبغي للذين يرغبون في تنفيذ القرار بنجاح أن يعترضوا طريق تسجيل الجماعات الإثنية، بما في ذلك الصرب المشردين، خارج كوسوفو، في القوائم الانتخابية والمشاركة في الانتخابات.

السيد شريف (تونس) (تكلم بالفرنسية): يسرني أن أهنئكم على عقد هذه الجلسة للنظر في الحالة في كوسوفو، وهي فرصة متاحة لنا للإعراب عن ارتياحنا للنتائج التي حققتها بعثة المجلس. والواقع أننا نرى أن البعثة قد حققت هدفها بإرسال رسالة قوية وواضحة إلى جميع الأطراف المعنية، وذلك بفضل مهارة السفير تشودري، الذي نود أن نتوجه إليه بالشكر. ويعرفنا التقرير الوافي المفيد الذي عرض علينا اليوم لحقيقة الحالة في الميدان. وهو يدل أيضا على استعداد المجتمع الدولي إلى التوصل إلى حل عادل ودائم وحاسم لهذه المشكلة المعقدة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي رأينا أن العناصر المبينة في التقرير تشجع على التفكير المتعمق بهدف التوصل إلى تعليمات وقرارات جديدة يمكن اتخاذها في المستقبل. وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بالتعليقات التالية.

من المحتم إبداء روح الواقعية مع الأخذ في الاعتبار بأن البعثة لم تتمكن في هذه الفترة الوجيزة، منذ نشرها في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٩، على الرغم مما بذل من جهد، من تنفيذ الولاية الموكلة إليها تنفيذا كاملا وفعالا. والزمن عامل حاسم في إزالة الكراهية وتلبية تطلعات السكان. إلا أننا مقتنعون بأن منجزات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لافتة للنظر وجديرة بالثناء. وفي هذا الصدد يتعين على البعثة أن تولي الاهتمام لطلبات وتوقعات سكان كوسوفو.

ويبرز التقرير علامات إيجابية عديدة مثل رغبة الطوائف كافة في العيش معا في سلام. إن استئناف الاتصالات بين الطائفتين في ميتروفيتسا، ومشاركة الصرب في المؤسسات المختلطة وتحسن العلاقات بين الطوائف على المستوى المحلي. كلها عوامل ينبغي تشجيعها. ولا شك أن النهج الذي دعت اليه البعثة بإنشاء إدارة مؤقتة لضمان الانتعاش الاقتصادي سيحقق دون شك نتائج مستديمة ولا سيما عن طريق تحسين مستويات المعيشة وخلق فرص العمل. ويشكل حصول السكان جميعهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية عاملا آخر ينبغي تعزيزه.

وما زالت مشكلة المحتجزين والأشخاص المفقودين عقبة خطيرة تعترض سبيل المصالحة بين الطوائف الإثنية. وبغية تحقيق ذلك الهدف، نرى أن من المناسب أن يستجيب المجلس على وجه الاستعجال إلى الطلبات المقدمة من شتى الطوائف الإثنية بتعيين مبعوث خاص للتحقيق في حالة المحتجزين والأشخاص المفقودين.

ونرى من الضروري معالجة ثقافة الإفلات من العقاب المتفشية في كوسوفو. ومن شأن تعزيز حكم القانون المستند إلى قضاء مستقل غير منحاز أن يمكن النظام القضائي من القيام بدوره في تطبيق مبدأ ضمان سيادة القانون واحترامه، ومسألة عودة اللاجئين والمشردين لها أهمية مركزية ولا بد للمجتمع الدولي أن يهيئ الظروف المواتية لعودة اللاجئين والمشردين. ولتحقيق ذلك، ينبغي تعزيز هياكل الاستقبال وتعزيز الثقة بين الإثنيات.

وختاما، نعتقد أن الانتخابات البلدية المقبلة ستوفر فرصة طيبة لإظهار الاستعداد لدى جميع الأطراف للعيش معا. ونأمل أن تشارك الأطراف بنشاط في هذه العملية.

وكل هذه الأولويات تتطلب موارد مالية كافية، ودعما دوليا مستمرا.

السيد ليستري (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أرى من الضروري، أولا، التنويه بأن هذه البعثة كانت إيجابية ومفيدة لتقييم ما يحدث فعلا في كوسوفو على الطبيعة. واسمحوا لي أيضا بأن أوضح أن هذه البعثة ما كان لها أن تتكلل بالنجاح لولا جهود رئيسها السفير تشودري، الذي قادنا بذكاء، وطاقة لا تكل، وكياسة دبلوماسية، ومنطق سليم، ولماذا لا أقول بروح الدعابة، في هذه المهمة البالغة الصعوبة. لقد كان عمله ممتازا، شأنه شأن تقريره كرئيس للوفد، وهو التقرير الذي يؤيده وفدي. ولا يفوتني الآن أيضا أن أنوه بالدعم الذي حظيت به البعثة دوما من جانب مجموعة الأمانة العامة التي ترأسها باقتدار السيد ستيفانيدس.

لقد كان للبعثة أربعة أهداف، وردت في الفقرة ٢ من التقرير. وأرى أنها أنجزتها على النحو الواجب. ويمكننا أن نبلغ مجلس الأمن أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يجري تنفيذه. وإن كان لم ينفذ بالكامل بعد، ومن الممكن ألا ينفذ بالكامل في المستقبل القريب نظرا للظروف السائدة في كوسوفو. ولكن تنفيذه جار. وهو بالتحديد ينفذ على النحو الملائم والمعقول، وفقا للولاية الواردة في الفقرة ١١ من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ويرجع ذلك للجهود المحمودة التي بذلها المجتمع الدولي من خلال القوة الدولية في كوسوفو ومن

خلال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الشهور العشرة التي أعقبت إنشائها.

وفي هذا الصدد، أعتقد بأن الكلمات البليغة للسفير دوفال بشأن الإجراءات التي اتخذها ممثل الأمين العام السيد كوشنر، والتي تدعمها الأركان الأربعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تصدق في وصف الدعم الذي تلقيناه من جميع السكان المحليين، ومن جميع الطوائف فيما يختص بعمل البعثة. وتفخر الأرجنتين بمشاركتها، في أعمال القوة الدولية في كوسوفو وفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وإن تكن مشاركة متواضعة. وتتجه عبارات الامتنان أيضا إلى القوة الدولية والى الفريق أول أورتونيو.

وتحتاج القوة الدولية في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى الموارد المادية والبشرية. فهما يؤديان عملهما في ظروف صعبة للغاية، ومن الضروري أن يولي المجلس اهتماما لمتطلباهما حتى يمكنهما مواصلة الاضطلاع بعملهما بصورة طبيعية.

وفي كوسوفو، يجري الاضطلاع بوظائف الإدارة الأساسية، كما يجري إعادة بناء الهياكل الأساسية فضلا عن أعمال التعمير الاقتصادي الأخرى. كما يجري الحفاظ على القانون والنظام العام، وتكفل الحماية لحقوق الإنسان وتشجيع اللاجئين على العودة. وتنظم عملية إقامة العدل. وتدرب الشرطة المتعددة الإثنيات وتلقن احترام حقوق الإنسان، وكل ذلك في إطار يعوزه الكمال، حافل بالصعوبات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية البالغة الصعوبة في ظل قدر كبير من البطالة.

وفي هذا الإطار، يجري الاضطلاع بالولاية المتعلقة بتنظيم استحداث المؤسسات المؤقتة للحكم الديمقراطي والحكم الذاتي والإشراف عليها، بما في ذلك إجراء الانتخابات على النحو المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وفي إطار هذه العملية ستنقل الوظائف الإدارية إلى السلطات التي انتخبها الشعب في الانتخابات البلدية المقبلة التي ستجرى في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. ولدينا رغبة صادقة في أن تشارك الطائفة الصربية في هذه الانتخابات. ونحن نفهم أسباب الشعور بانعدام الأمن التي يتذرع به الصرب لخوفهم ولعدم تسجيل أسمائهم في قوائم الانتخاب، ولكن لا يساورنا الشك في أن البعثة، ولا سيما العمل الذي يقوم به السيد كوشنر قاضية نحو الحيلولة دون نشوء الظروف التي تبرر هذا الخوف المشروع والذي يمكن تفسيره لدى الطائفة الصربية.

وعلى نحو ما يبين تقريرنا، فإن الافتقار إلى السلامة المادية والأمن الاقتصادي والاجتماعي يبعثان على القلق الشديد، وما برح التقدم عن طريق التعايش السلمي ضئيلا.

وهناك ثلاث مشاكل خطيرة تنطوي عليها هذه الحالة البالغة الهشاشة: أولها، استمرار العنف بين الطوائف الإثنية، وثانيها، مشكلة الأشخاص المفقودين والمحتجزين، وثالثها، عودة اللاجئين والمشردين داخليا. وهذه المسائل الثلاث يكمل كل منها الأخرى. والعنف يجعل عودة اللاجئين والمشردين أكثر صعوبة. وعدم تسوية مسألة الأفراد الذين اختفوا أو ما زالوا محتجزين يزيد الاستياء الذي يثير، بدوره، العنف. ومن المهم وقف حلقة الكراهية والاستياء المفرغة ومحاولة بدء السير على الطريق الطويل نحو المصالحة.

ولا أعتقد أن هذا سيكون ممكنا ما لم نسو مشكلة الأفراد الذين اختفوا أو لا يزالون محتجزين. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي تعيين مبعوث خاص للتعامل مع هذه المسألة. وأعتقد أن من الضروري أن يتم ذلك بسرعة. ونأمل أن يحظى ذلك الفرد، بمجرد تسميته، بتأييد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في القيام بمهمته.

إن مستقبل كوسوفو، وعلى وجه الخصوص ما نصت عليه القرارات، يعتمد على الروح التي ينفذ بها السكان تلك القرارات. ونحن بحاجة إلى تشجيع روح المصالحة، التي لا يمكن بدونها تهيئة الظروف الضرورية لإقامة حكم ذاتي كبير في إطار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، على النحو الذي نص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو تسعى إلى إقامة مؤسساتها في كوسوفو من أجل وضع يتسم بالقانون والديمقراطية. ومع الديمقراطية والحرية سيكون من الممكن خلق إطار قانوني للحكم الذاتي الهام. غير أن هذا سيكون صعبا، إن لم يكن مستحيلا، إذا ما استمر هذا الكيان الهش للحكم الذاتي كجزء من كيان استبدادي أو دكتاتوري أكبر حجما.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، نحن أيضا نشكركم على عقد هذا الاجتماع ونرحب بتقرير بعثة مجلس الأمن الشامل بشأن تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في كوسوفو، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن الشكر والتهنئة للسفير أنوار الكريم تشودري وجميع زملائي الذين تمكنوا من توفير الوقت للقيام بالمهمة إلى كوسوفو بالنيابة عنا.

أولا، يود وفدي أن يعرب عن تقديره لقبول مجلس الأمن بحماس الدعوة التي وجهها إليه الممثل الخاص، السيد كوشنر، لزيارة كوسوفو، ليس فقط لتأكيد الحقائق على الطبيعة وإنما أيضا لتقريب أعضاء مجلس الأمن من الشعب الذي نخدمه – وهو في هذه الحالة شعب كوسوفو.

ثانيا، نلاحظ بارتياح أن المجلس أوجد هذه الفرصة ليتشاطر النتائج التي توصلت إليها بعثتنا إلى كوسوفو مع أعضاء أسرة الأمم المتحدة الأكثر عددا. وهذه الصيغة، إذا كُررت، ستبشر، دون شك، بالخير لنا في الأيام المقبلة. ومن سوء الطالع أننا لم نستطع أن نوجه الدعوة لجميع الدول الأعضاء التي رغبت في المشاركة في هذه المناقشة.

إن وفدي يؤمن بأن المجتمع الدولي، لكي ينفذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذا كاملا فعالا، يجب عليه أن يؤيد الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو بطريقة مستدامة وأن يشجع في الوقت نفسه الطوائف العرقية في كوسوفو على المشاركة بشكل نشط في العملية.

إن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو ما زالتا تواجهان، على أساس يومي، المهمة الضخمة الخاصة بتوفير أمن مادي كاف، وحرية الانتقال، وعلى وجه الخصوص للأقليات العرقية، والحصول على التعليم والرعاية الصحية؛ وأيضا كفالة عودة اللاجئين والمشردين داخليا، على النحو الذي أوضحته الفقرة ٢٤ من التقرير. وفي ضوء المهمة القائمة وبالنظر إلى الانتخابات البلدية المقبلة، يعد هذا منعطفا حرجا من أ جل توفير المساهمات لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ونحن نرحب بمشاركة الصرب كمراقبين في الهيئات التالية: الهياكل الإدارية المؤقتة المشتركة، ومجلس كوسوفو الانتقالي، والمجلس الإداري المؤقت. ويأمل وفدي أن يزيد الصرب قريبا مشاركتهم في هذه المؤسسات. وفي هذا السياق، نشجع الممثلين البوشناق والغجر على الاشتراك في المجلس الانتقالي.

تبين الفقرة ٢٣ من التقرير أيضا أن في كوسوفو، ”أبدت جميع الطوائف رغبتها في العيش معا بسلام“. وإذا كان هذا هو الحال، فينبغي للمجتمع الدولي أن يتمكن من مساعدتها في التحرك قدما نحو التعايش السلمي بالرغم من العنف الأخير. وعلاوة على ذلك يسرنا أن نعلم أن علاقات إيجابية بين الطوائف لا تزال قائمة على المستوى المحلي، كما

تم تدليل ذلك بتجديد الاتصالات بين زعماء الطائفتين الألبانية والصربية في ميتروفيتشا. ولذلك، نأمل، ونصلي، أن تستمر هذه الاتصالات وأن توفر في نهاية الأمر فرصة لبناء الثقة والمصالحة. وهذه الجهود هي التي يجب أن يؤيدها ويعززها المجتمع الدولي.

وتتفق ناميبيا مع أعضاء بعثة مجلس الأمن على أن عملية المصالحة ، والتعمير وإعادة الاستيطان عملية مطولة، لكنها عملية تستحق الاشتراك فيها، ونحن واثقون بأن الأساس الذي تحقق نتيجة عمل المجتمع الدولي سيستمر في إمداد شعب كوسوفو بالمكونات الضرورية لإعادة تنظيم حياتهم.

في الختام، اسمحوا لي بأن أعرب عن تقدير وشكر وفدي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ، وقوة كوسوفو وسائر المؤسسات الإنسانية الدولية التي تقوم بعملها في ظل ظروف صعبة .

السيد حاج عمر (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في شكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذا الاجتماع بشأن الحالة في كوسوفو، من أجل النظر في تقرير بعثة الأمم المتحدة الموفدة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية استجابة لدعوة السيد كوشنر للذهاب إلى هناك لاستعراض الحالة على الطبيعة. وقد يسرت البعثة لنا أن نتعرف على التطورات في الحالة في كوسوفو وفضلا عن نقلها رسالة المجلس إلى جميع الأطراف المعنية. أود أيضا أن أعرب عن الشكر للسيد تشودري لإبلاغه هذه الرسالة إلى جمهورها، وتقديم التقرير الذي يشعر وفدي بقدر كبير من التقدير له.

وتتسم النتائج التي توصلت إليها البعثة على أرض الواقع بالأهمية، وتهيئ الفرصة لوفدي ليبدي التعليقات التالية. أبلغت الطوائف البعثة برغبتها في العيش في سلام معا، ولكنها مازالت منقسمة إلى حد كبير وسوف يستغرق التئام الجروح بعض الوقت. ولذلك يعرب وفدي عن أمله في أن تزيد مشاركة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في استعادة الثقة بين الطوائف. ونعتقد بضرورة هذا الجانب من جوانب ولاية البعثة.

وبالرغم من استمرار التحسن في الحالة العامة فيما يتعلق بالعنف والجريمة، لا تزال تقع هجمات ضد الأقليات، الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير حمائية متواصلة. وفي هذا الصدد، يعتقد وفدي أن من الأهمية الإسراع بتدريب ضباط الشرطة. وتعد الطبيعة غير المستقرة لحالة الأمن المادية والاجتماعية والاقتصادية سببا يثير القلق ويشكل عقبة رئيسية تعترض إعادة إدماج الأقليات الإثنية في الحياة العامة، ويعوق أيضا عودة المشردين، وبصورة رئيسية الصرب وشعب روما.

الاعتذارات المتبادلة العامة التي قدمتها الطائفتان الصربية والألبانية علامة هامة على المسار نحو المصالحة والمشاركة في تطوير المجتمع المحلي في المستقبل. بيد أن حالة التقدم على المسار نحو التعايش السلمي تظل هشة. وفي هذا الصدد، لاحظت البعثة الدعم الأكيد الذي أعربت عنه الطوائف لتعيين مبعوث خاص للمحتجزين والمفقودين، الأمر الذي يؤيده وفدي تأييدا أكيدا.

ولمنع ممارسة الإفلات من العقاب، التي تقوض أساس النظام القضائي، ثمة حاجة لتوظيف قضاة ومدعين عامين دوليين، فضلا عن المساعدة التطوعية الكبيرة، في شكل موظفين فضلا عن موارد مادية، كي يتسنى لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تعزز فعالية الأجهزة القضائية في كوسوفو. وحسبما ذكرتُ آنفا، يتحتم على بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أن تسارع ببرامجها التدريبية كي تتصدى للافتقار إلى موارد الشرطة.

وفيما يتعلق بالمشاورات البلدية القادمة، ينبغي أن تبذل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة الدولية في كوسوفو جهودا، مع دعم أكيد من المجتمع الدولي، لتشجيع مشاركة الصرب، بما في ذلك المشردين من كوسوفو، لتهيئة الأوضاع لتحقيق تلك الغاية وأيضا لتشجيع الاتصالات من قبيلِ الاتصالات التي أقامها قادة الطائفتين في متروفيتشا فيما يتعلق بالبرامج المجتمعية.

ويؤيد وفدي جميع مقترحات البعثة الرامية إلى تحسين النهج الاستراتيجية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بصدد تنفيذ ولايتها، بما في ذلك تشجيع الانتعاش الاقتصادي من خلال تدابير بناء الثقة والمصالحة على الصعيد المحلي وقيام بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بتحديد أولويات من أجل الاستثمار الاقتصادي ليتسنى استخدام الأموال المتوفرة بفعالية قدر المستطاع. ويؤيد وفدي البعثة في اعتقادها بأنه فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، ينبغي أن تقدم القوة الدولية في كوسوفو جميع المعلومات عن أنشطتها إلى اللجنة المنشأة عملا بذلك القرار الصادر عن مجلس الأمن بغية المحافظة على الشفافية التي يطالب بها مجلس الأمن.

في الختام، يعتقد وفدي بأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لما كانت قد انتشرت منذ أقل من سنة، فلا بد أن نكون واقعيين. إننا بحاجة إلى الوقت كي تتحقق المصالحة بين الطوائف التي خرجت لتوها من الصراع. ولا بد أن يتحلى المجتمع الدولي بالصبر وأن يواصل بذل جهوده. لقد حققت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة الدولية في كوسوفو تقدما ملحوظا بصدد تنفيذ ولايتيهما، ووفدي يهنئهما على جهودهما، التي تبذل في أغلب الأحيان في ظل ظروف صعبة. إن المهمة ضخمة، وإن استمرار الجهود لضمان التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يظل أمرا ذا أولوية مطلقة لمجلس الأمن.

أخيرا، يود وفدي أن يثني على بعثة مجلس الأمن لتقريرها المفصل، والذي يجيب على كثير من الأسئلة التي كانت الدول الأعضاء توجهها بحثا عن حل لمشكلة البلقان بصورة عامة ومشكلة كوسوفو بصورة خاصة.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): بصفتي أحد أعضاء بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى كوسوفو، أود، في البداية، أن أعرب عن الشكر للسفير تشودري، ممثل بنغلاديش، على قيادته الممتازة، التي ساهمت بدرجة كبيرة في تحقيق أهداف البعثة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري للسيد برنارد كوتشنر، الممثل الخاص للأمين العام ولجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، والأمانة العامة للأمم المتحدة، والقوة الدولية في كوسوفو، فضلا عن حكومة إيطاليا لمساهمتهم جميعا مساهمة كبيرة في إنجاح هذه الزيارة.

لقد أصبحت البعثة الموفدة إلى كوسوفو، من وجهة نظري، مسعى هاما بالنظر إلى توقيتها وولايتها، على حد سواء. وأوفدت البعثة في الوقت الملائم، لأنها أوفدت قبل ستة أسابيع فقط من نهاية فترة الإثني عشر شهرا الأولى المأذون بها للوجودين الدوليين المدني والعسكري في كوسوفو.

وفيما يتعلق بولاية بعثة مجلس الأمن، تمكنت البعثة من تحقيق الكثير. فقد راقبت أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وحصلت على معلومات مباشرة عن الحالة على أرض الواقع ونقلت رسالة قوية إلى كل الأطراف المعنية بشأن الحاجة إلى نبذ العنف وتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) تنفيذا فعالا بالتعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وناقشت البعثة أيضا مع قائد القوة الدولية في كوسوفو المسألة الهامة المتمثلة في كيفية تعزيز رصد تنفيذ الحظر على الأسلحة.

وإزاء هذه الخلفية، نرى أن ولاية البعثة قد تحققت بنجاح. وتقتضي الضرورة من مجلس الأمن الآن أن يبني على أساس تلك النتائج فيحدد الخطوات الإضافية صوب تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ومساندة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وانطلاقا من ذلك، أود أن أبدي الملاحظات التالية. أولا، من الضروري الإشادة على النحو الأوفى بأفراد بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة الدولية في كوسوفو لشجاعتهم واقتدارهم المهني في أداء واجباتهم في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وينبغي الترحيب بالتقدم الذي أحرزته جميع الأركان الأربعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في مجالات مسؤولياتها خلال الأشهر العشرة الماضية، لا سيما فيما يتصل بإنشاء الهياكل الإدارية المؤقتة وتقديم المساعدة الإنسانية وإقامة النظام القضائي.

ونعتبر من المشجع والمبشر بالخير العلامات الإيجابية على تنفيذ جدول أعمال التعايش وثقافة السلم. ويتضح ذلك من التعاون الآخذ في الظهور بين الطائفتين الرئيسيتين في ميتروفيتشا وأوراهوفاك، فضلا عن مشاركة الصرب في مجلس كوسوفو الانتقالي وفي المجلس الإداري المؤقت.

بيد أن وفدي، بعد أن لاحظ، في الوقت ذاته، بعض الميول الإيجابية إلى عودة الحياة الطبيعية، مازال يشعر بالقلق حيال الحالة الأمنية الإجمالية، أولا وقبل كل شيء، بقدر ما تتعلق بحماية الأقليات الإثنية وحقوق الإنسان الخاصة بها. وبالرغم من انخفاض معدل الجريمة في المقاطعة، فإنه مازال مرتفعا.

ومن الواضح بصورة مطلقة أنه ما لم يتم ضمان الأمن على النحو الصحيح للأقليات الوطنية ويتم توفير الحماية الملائمة لحقوق الإنسان الأساسية الخاصة بها، ستظل عرضة للعنف ومن ثم ستظل تشعر بانعدام الأمن بشأن العودة إلى كوسوفو. ومما لا شك فيه أنه ينبغي أن تقوم بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والقوة الدولية في كوسوفو بجميع ترتيبات الأمن الضرورية الإضافية لعكس هذه الحالة.

ويبدو لنا من الواضح أن المجتمع الدولي، بعد أن ساعد مئات الألوف من الألبان على العودة إلى الإقليم في العام الماضي، ينبغي أن يكفل لنحو ٢٠٠ ٠٠٠ من سكان كوسوفو غير الألبان العودة الآمنة من صربيا. وفي هذا الصدد، نرحِّب بإنشاء لجنة مشتركة لشؤون العودة مؤخرا لكي تتولى تنسيق هذه المسائل.

وبالنظر إلى الحاجة الماسة إلى تعزيز الحالة الأمنية في الإقليم، وإلى مساعدة شرطة البعثة على الوفاء بالاحتياجات الملحة للوحدات المتخصصة، فإن الحكومة الأوكرانية على استعداد لإيفاد وحدة قوامها ١١٠ من أفراد الشرطة المتخصصة إلى كوسوفو. وفي هذا السياق نفسه، أود أيضا أن أُبلغ المجلس بأن العمل جار في إعداد الكتيبة البولندية الأوكرانية المشتركة لحفظ السلام المخصصة لعملية قوة الأمن الدولية في كوسوفو.

والآن، أود أن أتطرق إلى مسألة أخرى أعتقد أنها قد أصبحت أكثر المسائل حساسية بالنسبة لأعضاء بعثتنا في كوسوفو. وأشير هنا إلى مشكلة المفقودين والمحتجزين. ولا يخالجني شك في أننا جميعا قد تأثرنا تأثرا عميقا بالاجتماعات التي عقدت في دياكوفيتشا وغيرها من الأماكن، والتي أبرز لنا الممثلون الألبان من خلالها هذه المشكلة بوصفها عائقا رئيسيا دون المصالحة. وفي الوقت ذاته، كان من الأمور المؤثرة للغاية المعلومات المتعلقة بالأشخاص المفقودين التي قدمها الأسقف أرتيمييه وكذلك الممثلون اليوغوسلاف في الاجتماع الذي عقد مع لجنة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للتعاون مع البعثة.

وفي هـذا الصـدد، يـود وفـدي أن يسـجل تـأييده للتوصية بتعيين مبعوث خاص للأمين العام لشؤون المفقودين في كوسوفو، يناط بـه معرفـة مصـير المفقوديـن في أحـداث الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ من الألبان وغير الألبان على السواء والتفاوض في هذا الشأن مع السلطات اليوغوسلافية أو أي حكومة أخرى. ونحن ندرك في الوقت نفسه أن استحداث هذا المنصب لن يأتي بنتائج ما لم يلق الدعم من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويتوقف هذا الدعم في رأينا على التنفيذ التام لجميع أحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، مع الاحترام الكامل لسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامة أراضيها.

وكما هو مبين في الفقرة ١٦ من التقرير، فقد شهدت بعثة مجلس الأمن المرحلة الأولى لعملية التسجيل في المركز المشترك بين البعثة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وذلك في دوبريكاني في منطقة غنيلاني. ومع ترحيبنا بالشروع في هذه الحملة، لا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا إزاء تردد الصرب في المشاركة أو رفضهم لها، وهو أمر نفهمه جيدا، بسبب عدم كفاية الأوضاع الأمنية أو عدم إحراز تقدم في إعادة الصرب المشردين داخليا. وغني عن القول أن قصارى الجهد سيبذل لضمان مشاركة جميع سكان كوسوفو في التسجيل المدني وفي الانتخابات البلدية، سواء كانوا حاليا داخل الإقليم أو خارجه. ولا غنى مطلقا عن التعاون في هذا الصدد بين العنصر المشترك من البعثة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبين السلطات اليوغوسلافية. وواضح أيضا أن حرمان العديدين من سكان كوسوفو الموجودين خارج الإقليم من المشاركة في تلك الحملة قد يعطي مبررا للطعن في مشروعية النتائج التي تنتهي إليها.

وكان من دواعي سرورنا حقا أن تفيدنا البعثة بأن بعض المنظمات غير الحكومية الأوكرانية قامت، لدى توجيه الدعوة إليها من قبل عنصر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالمساعدة في تيسير عملية التسجيل وتقييم إمكانية تمتع أبناء الأقليات في كوسوفو بالتسجيل المدني والتسجيل للاقتراع.

واسمحوا لي الآن أن أوجِّه سؤالا خطيرا قد نرغب جميعا، سواء في ذلك الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس، أن نتصدى له. ولا أتوقع، بطبيعة الحال، جوابا فوريا على هذا السؤال. ما هو تصورنا لحالة كوسوفو في المستقبل؟ هل تريد حقا للوضع المريب القائم أن يستمر إلى ما لا نهاية؟ وهل نحن مستعدون للإجابة على السؤال التالي: ماذا يُقصد بقدر كبير من الحكم الذاتي؟ يرى وفدي أن من المستحيل تناول هذه المسألة بدون المشاركة المباشرة الحقيقة من جانب هذين الطرفين: جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وألبان كوسوفو. ولن يكون أي قرار قابلا للتنفيذ، مهما بدا جذابا في نظر المجتمع الدولي، ما لم يتم التفاوض المباشر بشأنه وتنفيذه من قبل الطرفين المعنيين ذاتهما. ومع الاحترام الكامل للجهود التي يبذلها السيد كوشنر وسائر الجهات الفاعلة على الصعيد الدولي، لا أعتقد أنه يمكن فرض القرار النهائي على أطراف النزاع في كوسوفو.

وأود أن أبدي ملاحظة ختامية ذات طابع عام. ينبغي لجهود إعادة التعمير في الإقليم بصفة عامة أن تتسم بالتماسك وألا تُستخدم وسيلة لممارسة الضغط السياسي.

وختاما أقول إنه ما دام إيفاد بعثات تقصي الحقائق التابعة لمجلس الأمن إلى مناطق الصراعات قد ثبتت فعاليته وجدواه - وأريد أن أذكر في هذا المقام أيضا البعثات الموفدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وإريتريا - فإنه ينبغي أن يزداد معدل استعانتنا بهذه الممارسة.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): بوصفي ممثل بنغلاديش، أود أن أسلط الضوء بإيجاز على النقاط الأربع التالية:

أولا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، يستدعي تحسينها في كوسوفو نشر أفراد الشرطة المدنية بصفة عاجلة بالقوة المعتمدة. ونرى أيضا أن حفز الأنشطة الاقتصادية وإعادة البناء يمثل عنصرا رئيسيا في تحسين الحالة. فتحسُّن الحالة الأمنية ملازم لانشغال أغلبية كبيرة من الناس بالعمل الاقتصادي. ونرى أيضا أن من الضروري لتحقيق الهدف نفسه الاضطلاع على نطاق واسع بالبرامج المجتمعية في مختلف مناطق كوسوفو.

ثانيا، فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين والمحتجزين، أيَّدت بنغلاديش اقتراح تعيين مبعوث خاص لجميع المفقودين والمحتجزين لدى مناقشة تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) في المجلس في ٦ آذار/مارس. والآن، بعد أن شاهدنا شخصيا في أثناء بعثتنا إلى كوسوفو ما تعانيه مئات الأسر من العذاب، نؤكد من جديد تأييدنا القوي جدا لتعيين مبعوث خاص بأسرع ما يمكن. فإيجاد حل لهذه المسألة الهامة على وجه السرعة مطلوب من أجل تحسين الثقة المتبادلة ومن أجل بناء الثقة فيما بين الطوائف العرقية. ولدينا شعور قوي بأن هذا التعيين سيسهم إسهاما كبيرا في التنفيذ الفعال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ثالثا، فيما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين داخليا، يتوقف النهوض بحالتهم ورجوعهم على ملاحظة تحسن في الحالة الأمنية العامة، وعلى وجود نظام قضائي يقوم بوظيفته على نحو جيد، وعلى تسوية المسائل المتعلقة بالملكية. وهذا عمل رئيسي من أعمال بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو، وعمل يتسم بأهمية بالغة. ونعرب عن تقديرنا بصفة خاصة للدور الملتزم الذي تؤديه المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في هذا الصدد. ونعتقد أن هذه المسألة جديرة بالرصد الوثيق من جانب المجلس.

وفي الختام، رابعا، فيما يتعلق بثقافة السلام، تعتقد بنغلاديش اعتقادا جازما بأن إرساء أسس السلام والوفاق الدائمين في كوسوفو يتم بتشجيع ثقافة السلام بين الجميع، ولا سيما في أوساط الأجيال الشابة. ويلزم الاضطلاع على نطاق واسع ببرامج التثقيف بشأن السلام وذلك من خلال مشاركة المجتمع المدني.

وأختتم كلمتي بشكر جميع الزملاء على ما وجَّهوه إليَّ في بياناتهم هذا الصباح من كلمات تشع كرما وعطفا.

الرئيس (تكلم بالصينية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين.

لقد لاحظت إعراب بعض الممثلين عن أسفهم لعدم تمكن بعض البلدان المعنية من الكلام في مناقشتنا. وأنا أشاركهم هذا الأسف. ومن البلدان التي لا يمكنها الكلام هنا جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بوصفها البلد ذا السيادة على كوسوفو هي من الأطراف المعنية في المسألة قيد نظرنا اليوم. وعدم استطاعة بعض البلدان، بما فيها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الاشتراك في مناقشتنا يشكل حالة شاذة أرجو تصحيحها في المستقبل.

ويتوجه الوفد الصيني بالشكر إلى بعثة مجلس الأمن في كوسوفو، بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، على تقريرها. فقد اضطلعت البعثة، تحت قيادة السفير تشودري المتميزة، بعمل كثيف يتسم بالمثابرة والفعالية. وقد حصلت، في جملة أمور، على المعلومات من مصادرها الأصلية عن طريق إجراء التحقيقات في الموقع، وقدمت التقرير بأقصى قدر من السرعة. ونود أن نشيد بالسفير تشودري وسائر أعضاء لجنة المجلس على ما بذلوه من جهود في هذا السبيل.

لقد مضى عام تقريبا على نشر قوة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو. ومن الضروري

للغاية أن يُجرى استعراض شامل للحالة في كوسوفو. وكما يشير التقرير، فقد بذل السيد برنارد كوشنر، الممثل الخاص للأمين العام، والبعثة، وقوة كوسوفو جهودا مضنية في ظروف شاقة بغية الاضطلاع بولاياتهم. ونحن نقدر لهم هذا التفاني والجدية في العمل.

طبقا للتقرير، وطبقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)

”يتطلب التنفيذ الكامل والفعال لولاية مجلس الأمن الجهد المستدام من جانب بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو“. وهنا يود الوفد الصيني أن يعلق على عدد من المسائل المتصلة بالتقرير وبالحالة في كوسوفو.

أولا، لا تزال الحالة الأمنية في كوسوفو تدعو للقلق الشديد، ولا سيما الحالة المادية للصرب والأقليات الأخرى. وطبقا لبعض التقارير هرب من المنطقة منذ حزيران/يونيه أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ صربي ووقعت أكثر من ٤ ٠٠٠ حادثة عنف. ورغم أن بعض هذه الحوادث كانت معادية للألبان، فإن معظمها كان معاديا للصرب والأقليات الأخرى. ونظرا لعدم وجود شعور بالسلامة، وبسبب حالة الصرب والأقليات الأخرى، فإنه لا تزال توجد صعوبات ضخمة في طريق عودة الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين من البلدان الثالثة، رغم أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة أكدت ذلك بوصفه أولوية. وفي بريشتينا حيث كان يعيش ٤٠ ٠٠٠ من الصرب والمونتنغريين، يوجد الآن أقل من ١٠٠ صربي. وهذه حالة محزنة حقا.

ثانيا، نظرا لأن الصرب وأفراد فئات الأقليات الأخرى لا يمكنهم العودة بصورة طبيعية إلى ديارهم في كوسوفو، فمن المستحيل عليهم الاندماج في المجتمع. وبدون هذا الاندماج فإن تعزيز الإدارة المؤقتة المتعددة الأعراق غير ممكن. وكما يشير التقرير بحق:

”يمكن للجهود الرامية إلى تشجيع التعاون والتجاور بين الجاليات العرقية على الصعيد المحلي، بما في ذلك إنشاء مجالس بلدية متعددة الأعراق، ومجالس إدارية ومشاريع استخدام سريعة التأثير، أن تدعم التعايش السلمي“.

ويتوقف تحقيق هذا الغرض علىالعودة العادية للشعب بجميع فئاته العرقية، وهذه العودة، كما قلت، ترتبط ارتباطا وثيقا بالحالة الأمنية.

ثالثا، وفيما يتعلق بالانتخابات البلدية المقبلة، بدأ بالفعل في كوسوفو التسجيل المدني وتسجيل الناخبين. ويلاحظ التقرير

”أنه من سوء الطالع، مع ذلك، أن جميع أحزاب الجالية الصربية في كوسوفو اختارت عدم المشاركة في هذه العملية نظرا للافتقار الحالي للأمن المادي وحرية الحركة“.

ويعتقد الوفد الصيني أن هذه حقيقة من حقائق الحياة السياسية في كوسوفو تستحق الانتباه الكامل من مجلس الأمن ومن بعثة الإدارة المؤقتة. ومن رأينا أنه يجب القيام بالتحضير الدقيق للانتخابات البلدية في كوسوفو. ويجب تحسين حالة الأمن لضمان الأمن الجسدي وحرية الحركة، بحيث يمكن للانتخابات أن تجري في جو حر وسلمي. ويجب أن تضمن عملية تسجيل الناخبين تمثيلا واسعا، ولا سيما بالنسبة للأقليات. ولجعل هذا يحدث لا تزال هناك حاجة إلى تهيئة الظروف الضرورية، وإلا، فإنه لا يوجد سبيل إلى ضمان نزاهة هذه الانتخابات. والانتخابات في غياب المشاركة العريضة القاعدة لن تؤدي إلا إلى تكثيف الصراعات العرقية.

ختاما، يود الوفد الصيني أن يركز على أن قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) يجب أن ينفذ بالكامل.

وينبغي لبعثة الإدارة المؤقتة أن تحترم السيادة والسلامة الإقليمية، والقوانين الخاصة بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وتسعى إلى تعاونها ومشاركتها. بيد أن بعض التدابير الإدارية المطبقة في كوسوفو قوضت سيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وعلى سبيل المثال فإنه صدرت في كوسوفو هويات شخصية بدون تخويل من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. كما صدرت طوابع بريدية. وكان العلم الألباني يرفع إلى جانب علم الأمم المتحدة في مجمع بعثة الإدارة المؤقتة في كوسوفو. وزار بعض الضيوف الأجانب كوسوفو بدون إخطار لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وأرسلت بعض البلدان، بدون تشاور مسبق مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ممثلين دبلوماسيين إلى كوسوفو، وهلم جرا. ولقد ترك كل هذا لدى السكان المحليين انطباعا خاطئا بأن كوسوفو في طريقها إلى الاستقلال.

ويعيد قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء بسيادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وسلامة أراضيها. إن حضور الأمم المتحدة في كوسوفو ليس قطعا لمساعدة السكان المحليين في الحصول على الاستقلال. وينبغي لبعثة الإدارة المؤقتة إبلاغ السكان المحليين بهذه الرسالة ولا يجوز السماح بأي غلطة بشأن هذه السياسة الحاسمة. ونحن نؤيد اقتراح البعثة بإنشاء لجنة مشتركة للنهوض بالتعاون المادي بين البعثة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويشير التقرير إلى أن المصالحة العرقية في كوسوفو ”عملية طويلة وممتدة ويجب أن يكون المجتمع الدولي صبورا وملحا“. إلا أن المجتمع الدولي لا يجوز أن يقف مكتوف الأيدي إزاء أي فعل يضر بالمصالحة العرقية. ومن الخطورة القيام بأي محاولة للتمييز ضد الفئات العرقية الأخرى في الحياة العامة في كوسوفو أو لدفع كوسوفو نحو الاستقلال. وسوف تؤدي مثل هذه المحاولة إلى اضطرابات جديدة في منطقة البلقان برمتها، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى الإضرار بشعوب جميع البلدان في هذه المنطقة.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد أنهى المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.